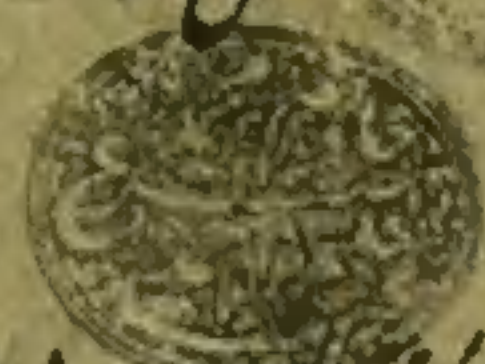




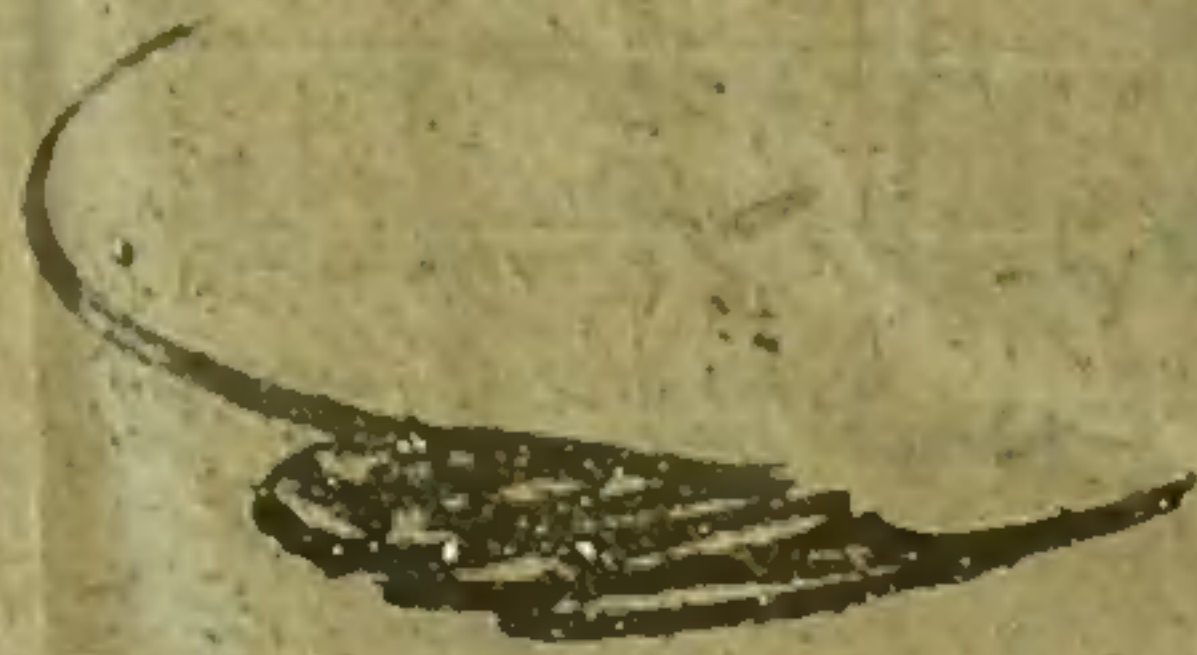




في يومه العشر من شهر ربيع الأول  
 ع. ١٢٠٥



شرح لمسن صاحب البيت العبد المذنب



٤٤٥

ص. ١٠  
 م. ٢٠  
 ٨  
 ١٠  
 ١٠  
 ١٠

Süleymaniye Kütüphanesi

AMCA 240E  
 HÜSEYİN PASA

Yeni

Eski No 335





سبح الله

الحمد لله افصح بحمد الله بعد التسمية ابتداء بخير الكلام  
واقتراب بحديث خير الأنام عليه واله الصلوة والسلام  
فان قلت حديث الابتداء مروي في كل من التسمية والتحميد  
فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محمول  
على الحقيقة وفي حديث التحميد على الأضافي وعلى العرف  
اوفي كليهما على العرفي والحمد هو الشاء باللسان على الجميل  
نعمه كان او غيرها والله علو على الأصح لذات التوا المستجمع  
لجميع الصفات الكمال والله لانه على الاستجماع صار الكلام  
في قوة ان يقال الحمد مطلقا منصرف في حق من هو مستجمع  
لجميع الصفات الكمال من حيث هو كذلك فكان كدعوى  
الشيئية وبرهان ولا يخفى لطفه الذي هدانا الهداية  
فيل هي الدلالة الموصولة الى الاتصال الى المطر وقيل هي  
اراءة الطريق الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين  
ان الأول يستلزم الوصول الى المطر بخلاف الثاني فان  
الدلالة على ما يوصل الى المطر لا يلزم ان يكون موصولا الى  
الى ما يوصل فكيف الى المطر والأول منقوض بقوله تعالى وما  
تؤد فهديناهم فاستجاب العني على الهدى اذ لا يتصور الضلال

الحمد لله

بعد الوصول الى الحق والشاء منقوض بقوله تعالى انك لا تهدي  
من أحببت فان التبعي كان مشافه اراءة الطريق والذي  
يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشف هو ان الهداية  
لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع كل  
التقيضين ويرتفع الخلاف من البين ومحصل كلام  
المصنف في تلك <sup>الاشياء</sup> الهداية يتعدى الى المعنى الثاني تارة بنسبة  
نحو هدانا الصراط المستقيم وتارة باليخو والله يهدي  
من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القرآن  
يهدي للتقوى اقوم معناها على الاستعمال الأول هو الاتصال  
وعلى الثانيين اراءة الطريق سواء الطريق اى وسطه الذي  
يفضى سالكة الى المطر البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي  
والصراط المستقيم اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسر  
المستوى والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الأمر  
عموما او خصوصا صلة الاسلام والأول اولى لحصول البرائة  
الظاهرة بالقياس الى قسمي كفا وجعل لنا الطرف اما متعلق  
بجعل واللام لا تنفع كما قيل في قوله تعالى جعل لكم الأرض  
فراشا واما برقي ويكون تقدم معول المضاف اليه على الفاعل

سبح الله

الاعتناء الذي جعلت الظاهر عند المارة  
وقد اختلفوا في ان يكون  
سبح الله



جعلنا التوفيق خيرا قيو والصلوة على من ارسل هدى

لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والآخر  
معنى التوفيق هو التوجيه الاسباب نحو المطالبين والصلوة  
هي معنى الدعاء اى طلب الرحمة واذا اسند الى الله يخرج عن  
معنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا من ارسله لم يصح  
باسمه صلى الله عليه وآله تعظيما واجلالا وتنبه على انهما  
ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه  
واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسايقها  
الكاملة فيه من التصريح بكونه رسلا فان الرسالة له في  
النسبة فان المرسل هو النبي الذي ارسل اليه ربه وكما  
هذه اما مفعول له لقوله ارسل روح يراد بالهدى هدى  
الله حتى يكون فعلا لفاعل فعل المعلن او حال عن الفاعل  
بل عن المفعول روح فالمصدر بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق  
على ذي الحال مبالغة نحو زيد عدل هو بالاهتداء مصدر  
مبنى للمفعول اى بان يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى  
او يكونان حالين المترادين او متداخلين ويجوز ان لا  
ايضا وقر هذا قوله تعالى مع الجملة التالية له . به متعلق  
بالاقتداء لا يليق فان اقتدانا به انما يليق بنا لا به

هو بالاقتداء حسنة ونورا بالاقتداء بليق وعلى الوجه الذي  
سعدوا مناجاة الصدق بالتصديق وسعدوا مع الحق التحقيق

كمال لنا لانه وقديم الظرف لقصد الحصر والامتانة  
والى ان ملته ناسخة لملل سائر الانبياء عليهم السلام واما الاقتداء  
بالائمة عليهم السلام فيقال انه اقتداء بحقيقة اوقاف  
الحصر اصنافي بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام  
وعلى الاصل اهل دليل او هتيل حق استعماله  
في الاشراف وآل النبي عترته المعصومون واصحابه  
هم المؤمنون الذين ادر كوا صفة النبي مع الايمان  
مناجاة جمع منهج وهو الطريق الواضح الصدق الخبير  
والاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له  
فان المفاصلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع  
بلا كسر يستحق صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يستحق  
ويطلق الصدق والحق على نفس المطابقة والمطابقة ايضا  
بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اى بسبب التقدير  
والايمان بما جاء النبي ع وسعدوا مع الحق بمعنى  
بلغوا اقصى مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتب  
يستلزم ذلك بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا  
كما مر او مستقر خبر ابتداء محذوف اى هذا الحكم متعلق



وبعد فزيد غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام

اي متحقق. وبعد هو من الغاية ولها حالان الثلاثة فاما ان  
يذكر معها المضاف اليه اولا وعلى الثاني اما ان يكون  
نسبا منسيا او منويا فهي على الاولين معرفة وعلى الثالث  
منسية على الفهم فهذا هذا الفا اما على توهم اما على تقديرها  
في نظم الكلام وهذا الشارة الى المرتب الحاضر في الذهن  
من المعاني المخصوصة المعبرة عنها بالالفاظ المخصوصة او تلك  
الالفاظ الدال على المعاني المخصوصة سواء كان وضع للذات  
قبل التصنيف او بعده اذا الوجود للالفاظ المرتبة ولا لما  
في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام  
الكلام اللفظي وان كان الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي  
الذي يدل عليه الكلام اللفظي غاية تهذيب الكلام علة  
على هذا ما على المبالغة خوزيد عدل او بناء على ان التقدير  
هذا الكلام مهذب غاية التهذيب وحذف الخبر واقيم  
المعقول مقامه واعراب باعرابه على طريقتهم معان الخذف

في تحرير المنطق والكلام لم يقل في بيانها لما في لفظ التحرير  
من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد  
والمنطوقه قانونية تعصم مراعاته الذهن عن الخطا في الفكر

وتقريب المرام من تقرير عقايد الاسلام جعلته تبصير في اصول الفهم  
لدى الافهام

والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على نهج  
قانون الاسلا وتقريب المرام بالجرة عطف الى التهذيب  
اي هذا غاية تقريب القصص الى الطبائع والافهام والادب  
على طريق المبالغة او تقدير هذا مقرب غاية التقريب

للمرام

من تقرير عقايد الاسلام بيان للحرام والاضافة في عقايد  
الاسلام ببيانها ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاحتكام  
وان كان عبارة عن مجموع الاقرار باللسان والتصديق بالجنان  
والعمل بالامار كان او كان عبارة عن مجرى الاقرار باللسان  
فالاضافة لامية جعلته تبصرة اي مبصرة ويحتمل  
التجوز في الاسناد وكذا قوله تذكره قولنا في الافهام  
بالكسر اي تقيم الغيرات او تقيمته للغير والاول للتعلم والثاني  
للمعلم من ذوي الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف  
اما في موضع الحال عن فاعل يتذكر او متعلق يتذكر  
او متعلق يتذكر بضمين معنى الاخذ والتعلم اي تذكر  
اخذ او متعلقا من ذوي الافهام هذا ايضا يحتمل الق  
سيما السمي بمعنى المثل يقال هاستيان اي مثله واصل  
سيما الاسمي حذف لاني اللفظ لكنه مراد بان زيادة او موصو



أَوْ مَوْصُوفَةٌ هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى خُصُوصًا وَفِي  
 مَا بَعْدَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ الْحَقُّ الشَّفِيقُ الْحَرِيرُ اللَّيِّنُ قَوَامُ  
 أَيْ مَا يَقُومُ بِهِ أَمْرُهُ التَّائِبُ أَيْ التَّقْوَةُ مِنَ الْإِثْمِ  
 بِمَعْنَى الْفَقْدِ عَصَامُ أَيْ مَا يَحْفَظُ بِهِ أَمْرُهُ مِنَ الذَّلَالِ  
 وَعَلَى اللَّهِ قَدْ تَمَّ الظَّرْفُ هَهُنَا الْقَصْدُ الظَّرْفُ لِلْخَصْرِ  
 وَفِي قَوْلِهِ لِرِوَايَةِ النُّجَعِيَّةِ التَّوَكَّلُ هُوَ التَّسَدُّ بِالْحَقِّ  
 وَالْإِنْقِطَاعُ عَنِ الْخَلْقِ الْأَعْتَصَامُ التَّنَبُّهُ وَالتَّسَدُّ  
 الْقِسْمُ الْأَوَّلُ لِمَا عُلِمَ ضَمْنًا فِي قَوْلِهِ فِي تَحْرِيرِ الْمُنْطِقِ وَالْكَلَامِ  
 أَنَّ كِتَابَهُ عَلَى قِسْمَيْنِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّصْرِيحِ بِهَذَا أَفْضَحَ تَعْرِيفُ  
 الْقِسْمِ بِإِلَامِ الْعَهْدِ لَكُنْهُ مَعْهُدًا ضَمْنًا وَهَذَا إِجْلَاؤُهُ إِلَى الْمُقَدِّمَةِ  
 فَاتَّهَمَ لَمْ يَعْلَمْ وَجُودَهَا سَابِقًا فَلَمْ يَكُنْ مَعْرُودَةً فَلِهَذَا كَوَّنَهَا  
 وَقَالَ مُقَدِّمَةً فِي الْمُنْطِقِ فَإِنْ قِيلَ لَيْسَ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ  
 إِلَّا لِلْمَسَائِلِ الْمُنْطَقِيَّةِ فَمَا تَوْجِيهُ الظَّرْفِيَّةِ قَلْبًا بِجُوزِ أَنْ يَرَادَ  
 بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ الْفَافُ وَالْعِبَارَاتُ فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّ هَذِهِ الْفَافَ  
 فِي بَيَانِ هَذِهِ الْمَعَانِي وَيَحْتَمِلُ وَجُوهٌ آخَرُ وَالتَّفْصِيلُ أَنَّ الْقِسْمَ  
 عِبَادَةً عَنْ أَحَدٍ مَعَانِي سَبْعَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعْنَى وَالنُّقُوشُ  
 أَوِ الْمُرَكَّبُ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَوِ الثَّلَاثَةُ وَالْمُنْطَوِعَاتُ عَنْ أَحَدٍ

معاني خمسة اما الملوك والعلم بجميع المسائل وبالقدر الحقيقية  
فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلاثون  
احتمالا يتقد في بعضها البيان دفعي وفي بعضها التخصيل  
والحصول حسب ما وجد العقل السليم مناسبا  
اي هذه مقدمة تبين فيها امور ثلاثة رسم المنطق والحكمة  
اليه وموضوعه وهو ما اخذ من مقدمة الجيش والاربابها  
ههنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات  
طائفة من الكلام قد تمت امام المقصود لارتباط المقصود  
بها ومع نفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة  
طائفة من المعاني <sup>التي تتصور</sup> يوجب الاطلاع عليها بصيغتها الشرعية  
ويجمل الاحتمالات الاخرى في الكتاب تستدعي جوارها  
في المقدمة التي هي جزء لكن لم يزيدوا على الالفاظ  
والمعاني في هذا الكتاب العلم هو الصورة الحاصلة عند العقل  
والعلم لم يتعرض لتعريفه اما لكفاية المقصود بوجه ما في  
مقام التقسيم واما لان التعريف العلم مشهور مستفيض  
واما لان العلم يدعى التصور على ما قيل اركان  
اذا كان اي اعتقادا بالسبب الخبرية الثبوتية كاذمان

تأخر  
تقبل هذا الخط  
فيكون الملكة او في بيان العلم  
وعل هذا القياس في كل خط ما فيه  
امور السعد مع غير من امور  
على الوجهين المطلي العالم به

يحصل به العزمه او نفس  
المسائل جميعا او نفس  
القدم المتعدية ٩٥



بان زيو اقام او السلبية كاعتقاد انه ليس بتقديم فختار  
 مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الادعاء والكم  
 دون المجموع المركب منه ومن تصور الطرفين كانهما عام  
 الذي واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الادعاء  
 والحكم الذي هو جزء اخير القضية او النسبة الجزئية الشبهة  
 او السلبية لا وقوع النسبة الشبوتية التقيدية او لا وقوع  
 وسيشير جهة تحليل التثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا  
 والا فتصور سواء كان ادراكا لاص واحد او امور  
 متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمر او مع نسبة  
 غير تامة لا يصح السكون عليها كتصور غلام زيد او تامة  
 انشائية كتصور ضرب او خبرية مدركة بادران غير ان  
 كمال تصور الخيال والشك والوهم فيقتسمان الاقسام  
 بمعنى القسمة على ما في الاساس اى تقسيم التصور والتقدير  
 كلا من الوضعي الضروي اى الحسوس بالنظر والاكتساب  
 بالنظر في اخذ التصور قسما من الضروي فيصير ضروريا  
 وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق  
 فالمدكور في هذا العبارة صريحا هو انقسام الضرورة

والاكتساب يعلم انقسام كل من التصور والتقدير الى  
 الضروري والمكتسب ضمنا وكناية وهو بالغ واحسن من  
 التصريح بالضرورة اشارة الى ان هذه القسمة بدئية  
 لا يحتاج تختم الاستدلال كما ارتكبه قوم وذلك لاننا  
 اذا رجعنا الى وجدانت وجدنا من التصور ما هو حاصل  
 لنا بالنظر كتصور الحرارة والبرودة ومنها ما هو حاصل  
 بالنظر والفكر كتصور الحقيقة ملك واللجنة وكذا من التصديق  
 ما يحصل بالنظر كالصدق بان الشمس مشرقة والناظر محبة  
 ومنها ما يحصل بالنظر كالصدق بان العالم حادث والناظر  
 موجود وهو ملاحظة للعقول اى النظر توجب التصور  
 نحو الامر العلوم لتفصيل امر غير معلوم وفي العدم والنظر  
 المعلوم الى العقول فوايد ومنها التخرع عن استعمال اللفظ المسمى  
 في التعريف ومنها التنبية على ان الفكر انما يجري في العقول  
 اى الامور الكلية الحاصلة دون الامور الجزئية فان الجزئية  
 لا يكون كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية التسجع قانون  
 القانون لفظ يوناني اوسرياني موضوع في الاصل لسطر  
 الكتابية وفي الاصطلاح قضيتهم كلية بتعرف منها

العلوم وهو حاصل في العقل لتفصيل  
 المجبول تصديرا او تصديقا كماله  
 المبدأ والناطق المعلوم في تفصيل  
 الان المجبول وكما لاحظ القديس  
 المدون في تفصيل المنطق وكل متجرب  
 تفصيل المجبول وهو قول العلم

ونسبها



احكام جزئيات موضوعها كقول الخاة كل فاعل مرفوع فاته  
حكم كل تعرف منه احوال جزئيات الفاعل فيه الخطأ  
بدليل ان الفكر قد ينتهي الى نتيجة كحدوث العالم ثم فكر  
آخر ينتهي الى نقيضها كعدم العالم فاحدا الفكرين خطأ  
في لا محالة والا لزم اجتماع التقيضين فلا بد من قاعدة  
كلية لو روي نعت لم يقع الخطأ في الفكر وهو المنطق فقد ثبت  
احتياج الناس الى المنطق في القصص عن الخطأ في الفكر  
مثل تلك مقدمات الاولى العلم اما تصوري واما تصديقي الثانية  
ان كلا منهما اما يحصل بالنظر او بلا نظر الثالثة ان النظر  
قد يقع فيه الخطأ فهذه المقدمات الثلاث يفيد احتياج الناس  
في التحرز عن الخطأ في الفكر الى قانون وذلك هو المنطق  
وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه قانون يعصم مراعاتها  
الذهن عن الخطأ في الفكر فنهها علم امران من امور الثلاثة  
التي وضعت المقدمة لبيانها بقي الكلام في امر الثالث وهو  
تحقيق ان موضوع المنطق ماذا اشار اليه بقوله وموضوع  
وموضوعه وموضوع العلم ما يبحث عن عوارض الذات  
والعرض الذاتي ما يعرض الشيء او لا وبالذات كما تتجيب

سبيل الى معرفة  
العلم والحق  
والنطق

في المنطق

اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة  
امر مساو لذلك الشيء كضد الذي يعرض حقيقة للنتيجة  
ثم يفسر عروضا الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم  
المعلوم التصوري اعلم ان موضوع المنطق هو المعروف بالحق  
اما المعروف فهو عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل حيث  
انه الى يوصل الى مجهول تصوري كاحيوان المناطق الموصلة  
الى تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا يوصل  
الى مجهول فلا يسمى معرفا والمنطق لا يبحث عنه كالاثر  
الجزئية المعلومه غير يدور واما الحجة فعبارة عن  
المعلوم التصديقي لكن لا مطلقا ايضا بل من حيث انه  
يوصل الى المطلوب التصديقي كقولنا العالم حادث واما  
ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس حجة والمنطق  
لا ينظر فيه بل المنطق يبحث عن المعرف والحجة من حيث انها كيف  
يفتحها من حيث يوصل الى المجهول معرفا لانه يعرف  
ويبين مجهول التصوري حجة لانها يصير سببا للعلبة  
على الخصم والحجة في اللغة هذا من قبيل تسمية السبب  
باسم المسبب دلالة اللفظ قد علمت ان نظر المنطق



بالذات انما هو في المعرف والجهة وهما من قبيل المعاني  
لا الالفاظ الالفة كما تعارف ذكر لحد والغاية والموضع  
في صدر الكتب المنطق ليفيد بصيرة في الشرح كذلك تعارف  
مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعريف على الافادة <sup>استفادة</sup> والاستفادة  
وذلك بان يبين معاني الالفاظ المصطلحة المستعملة  
في محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب والكل  
والجزئي والمتراطي والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ  
من حيث الاقامة والاستفادة هما وانما يكونان بالدلالة  
فلهذا ابتدا بذكر الدلالة وهي كون الشيء بحيث يلزم  
من العلم به العلم بشئ آخر والاول هو الدال والثاني  
هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافقير  
لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع وتعيينه  
الادبال الغني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة  
القول الادب على مدلولاتها وان كان لسبب اقتضا الطبع  
وحدوث الدراك عند عرض المدلول فطبيعية كدلالة  
اح على السعال وجع الصدر ودلالة سرعة النبض  
على الحمى وان كان لسبب امر غير الوضع والطبع فالدلالة

عقلية كدلالة لفظ ذين للشموع من وراء الجدار على وجود  
الالفاظ وكدلالة دخان على النار فاقسام الدلالة ستة  
فالمقصود ههنا هي الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار  
الافادة والاستفادة وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن  
والالتزام فان الدلالة للفظ بسبب الوضع الواضع اما على تمام  
الموضع له او جزئيا وعلى امر هو خارج عنه لا ذم له  
ولا بد اي في الالتزام من الملزوم اي كون الامر الخارج  
حيث يسجل تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا الملزوم  
الذهني عقلا كالبصر بالنسبة الى الاعمى او عرفا كالوجود  
بالنسبة الى الخاتم يلزمهما المطابقة ولو تقدير لثبات  
ان الدلالة الوضعية على جزء المستحق سواء كانت الدلالة  
على المستحق حقيقة بان يطلق اللفظ ويراد به المستحق ونفيم  
واللزام بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ في الخواص او اللزوم  
فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق هناك بالفعل الا  
انها واقعة تقدير بمعنى ان هذا اللفظ معنى لو قصد من  
اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله  
ولو تقدير ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ معنى بسيط



لا جزؤه فيتحقق هذا ان المطابقة بدون التضمن والالتزام  
ولو كان له معنى بسيط لازم تحقق الالتزام بدون النص  
فلا مستلزام غير واقع في شي من الطرفين والموضع  
اي اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزءه فلهذا المركب  
والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقيق اموار رابع الاول  
ان يكون للفظ جزء والثاني ان يكون له معنى جزء والثالث  
ان يدل جزء لفظ على جزء معنى الرابع ان يكون هذا  
مرادة فبانتهاء كل من القيود لازم بتحقيق المفرد فالمركب  
قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزؤه  
الثاني ما لا جزء له معنى مثل الله الثالث ما لا دلالة لجزءه  
لفظه على جزء معنى كزيد وعبد الله الرابع ما يدل جزء  
لفظه على جزء معنى لكن الدلالة غير مقصودة كالحيا والناطق  
علما لشخص الانسان اما تمام اي يقع السكوت عليه كترقيم  
خبر ان احتمل الصدق والكذب اي يكون من شأنه  
ان يصف بان يقال انه صادق او كاذب او انشائية  
ان لم يحتملها واما ناقص ان لم يقع السكوت عليه  
تفسيره ان كان الجزء الثاني قبل الاول

اي افعال الصق  
والله اعلم

ورجل فاضل وقام في الدار او غير ذلك لم يكن الثاني  
قيدا لاول نحو في الدار خمسة عشر والا ففرد اي وان  
لم يقصد بخبر منه الدلالة على جزء المعنى وان استقل  
في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضميمة  
وهيئة بان يكون بحيث كلنا تحققت هيئة التوكيدية  
في مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الارمنة  
الثلاثة مثلا هيئة نصر وهي من ثلاثة احرف متحركة  
متوالية كما تحقق فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون  
تحققها في ضمن مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد  
النقص بخوجج وخجج كلمة في عرف المنطقين وفي عرف  
الفاضل والا اي وان لم يستقل في الدلالة فادع في  
المنطقين وحرف عند النحاء وايضا مفعول لفعل  
محذوف اي اض ايضا اي رجع رجوعا وفيه اشارة  
الى ان هذه القسمة ايضا مطلق المفرد لا الاسم وفيبحث  
فانه يقتضي ان يكون الفعل والحرف اذا كانا متحدي المعنى  
داخلين في العلم والمطوطين والمشاك مع انهم لا يميز فيها  
بهذه الاسامي بل قد حقت في موضوعة ان معنيها لا

المبني على



بالكنية والجزئية تامل فيه ان للعداى وحده معناه  
تقتضى اى جزئيه وضعاى بحسب الوضع دون احتمال  
فانما يكون مدلوله كلياً في الأصل ومشتقاً في الاستعمال  
كاسماء الاشارة على راي المص لا يسمى علماً وههنا كلام  
وهو ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم اما موضوع لتحقيقه  
او المستعمل فيه اللفظ سواء وضع اللفظ تحقيقاً او تلوياً  
الاول لا يصح عند الحقيقة والمجاز من اقسام المتكثر  
المعنى وعلى الثاني يخل الاسماء الاشارة على مذهب المصنف  
في المتكثر المعنى ويخرج المتكثر المعنى فلا حاجة في اخراجها  
الى التقييد بقوله وضعاى سترون اى يكون صدق  
هذا المعنى الكلي على تلك الافراد السوية ان تفاوتت بان  
يكون صدق هذا المفهوم على بعض افراد مقدمه على صدق  
على بعض اولى وانسب بين صدقه على بعض آخر وغرضه  
ان تفاوتت باولية او اولوية مثلاً فان التشريك لا يجرى  
بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالاشقة والضعف  
وان كثر اى اللفظ ان كثر معناه المستعمل هو انما ان يكون  
موضوع الكل واحداً من تلك المعاني ابتداء بوضع كل حصة

اولا يكون كذلك والاول يسمى مشتركاً كالمعاني الباصرة  
والذهب والركبة وعلى الثاني فلا محالة يكون اللفظ مشتركاً  
لواحد من تلك المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع  
ثم ان استعماله في معنى آخر فان اشتهر في الثاني وترك استعماله  
في المعنى الاول بحيث يتبادر منه الثاني اذ اطلق مجرداً من  
من القرائن فهذا يسمى منقولاً وان لم ينته في التأويل يجرى  
في الاول بل يستعمل تارة في الاول واخرى في الثاني فان  
استعمل في الاول اى المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة  
وان استعمل في الثاني الذى هو غير الموضوع له يسمى  
مجازاً ثم اعلم ان المنقول لا بد له ناقل من المعنى الاول منقولاً  
الى المعنى الثاني المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشروع  
او اهل العرف العام او اهل العرف واصطلاح خاص كالخو  
مثلاً فعلى الاول يسمى منقولاً شريعياً وعلى الثاني عرفياً وعلى الثالث  
اصطلاحياً والى هذا اشار بقوله بنسبت الى الناقل  
المفهوم اى ما يحصل عند العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ  
باعتباراته فهم منه يسمى معنوياً وباعتباراته قصد منه  
يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولاً



فرض صدقه الفرض هنا بمعنى تحيز العقل لا التقدير فانه  
لا يستحيل تقدير صدق الجرح على كثيرين امتنع افراد  
كثيرين الباري او امكنت اى لم يمتنع افراد فيشتمل  
الواجب والممكن الخاص كليهما ولم يوجد كالعنقا  
مع امكان الغيب كالشمس امتناعه كفهوم الواجب  
الوجود مع التناهي كالكوأب السبعة السمانية  
او عدم معلومات الباري عن اسمه وكالتفصيل الناطقة  
على مذهب الحكماء متباينان كل كليتين لا بد من ان  
يتحقق بينهما احد نسبت الاربع التباين الكلي والتساوي  
والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانها اما ان  
لا يصدق شئ منها على شئ من الافراد الا وصدق على الكو  
فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثاني فاما ان  
لا يكون هنا صدق كلي من جانب اصلا او يكون على  
الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والايض  
وعلى الثاني فاما ان يكون صدق الكلي من الجانبين او من  
جانب واحد فعلى الاول فهما متساويين كالانسان  
والناطق على التام اعم واخص مطلق كالحيوان والانسان

مؤخر

فخرج التساوي الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق  
وكل ناطق انسان فخرج التباين الى سالبتين كليتين مثل  
لا شئ من الانسان حجر ولا شئ من الحجر انسان فخرج العموم  
والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحملها  
الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحملها الاخص  
نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان وخرج العموم  
من وجه الى موجبة جزئية وسالبة جزئية نحو بعض  
الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الايض  
ليس بحيوان نقيضهما كذلك يعني لنقيض المتساويين  
ايضا متساويان اى كل ما صدق احد النقيضين صدق  
عليه النقيض الا اذا اوصدق احدهما بدون الآخر  
لصدق مع عين الآخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين  
فيصدق عين الآخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع  
النقيضين فهذا ترفع التساوي بين العينين مثلا لو صدق  
للانسان على شئ ولم يصدق عليه اللاناطق لصدق  
عليه الناطق فهنا بدون الانسان ههنا نقيضاهما  
بالممكن اى نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا



لكن بعكس العينين فنقيض الأعم أخض ونقيض الأخض  
 أعم بمعنى كلا صدق عليه نقيض الأعم صدق نقيض الأخض  
 وليس كلما صدق عليه نقيض الأخض صدق نقيض الأعم  
 أما الأولى فلا حاجة لو صدق نقيض الأعم على شئ بدون  
 نقيض الأخض لصدق مع عين الأخض فيصدق  
 عين الأخض بدون الأعم هف مثلا لو صدق الأخض  
 على شئ بدون عين الإنسان لصدق عليه الإنسان ويمتنع  
 هناك صدق للحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فهذا  
 الإنسان بدون الحيوان وأما الثاني فلا حاجة بعد ما ثبت  
 أن كل نقيض الأعم نقيض الأخض لو كان كل نقيض الأخض  
 نقيض الأعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاها  
 وهما العينان متساويان لما مر وقد كان العينان أعم وأخض  
 مطلقا هف والاف من وجه أي وإن لم يتصادقا كليتا  
 من الجانبين أو من جانب واحد تبين جزئي هو صدق  
 كل التباين الجزئي من الكليتين بدون الآخر في الجمل فان  
 صدقا معا أيضا كان بينهما عموم من وجه وإن لم يصدق  
 معا أصلا كان بينهما الكلي أيضا ثم إن الأمرين الذين

تبيين

تبيين

بينهما عموم من وجه وقد يكون بين نقيضاها عموم من وجه  
 كالحيوان والأبيض فان بين نقيضيهما وهما اللاحيوان  
 واللاابيض ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما  
 تبين كلي كالحيوان والإنسان فانه بينهما عموم من وجه  
 وبين نقيضيهما وهو الحيوان والإنسان تبين كلي فلهذا  
 قالوا ان بين نقيض الأعم والأخض تبين جزئي لا العمومي  
 من وجه فقط ولا التباين الكلي فقط كالتباين بين الحي  
 أن بين نقيض الأعم والأخض من وجه مباينة جزئية  
 كذلك بين نقيض المتباينين تبين جزئي فانه لما صدق  
 كل من العينين مع نقيض الآخر صدق كل من النقيضين  
 بدون الآخر في الجملة هو التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق  
 ضمن التباين الكلي كالموجود والمعدوم فان نقيضيهما  
 وهو لا موجود ولا معدوم ايضا تبين كلي وقد يتحقق  
 في ضمن العموم من وجه كالإنسان والجم فان نقيضيهما  
 أعني اللاإنسان واللاجم عموم من وجه فلهذا قالوا ان  
 بين نقيضيهما سالبية جزئية حتى يصح في الكل هذا واعلم  
 ان المصاخر ذكر النقيضين المتباينين لوجهين الأول

من وجه

فصدق كل من النقيضين



فقد الاختصار بقيا ماسيه على تقيض الأعم والأخص منق  
والثاني ان نقول التباين الجزئين من حيث انه مجزئ عن  
خصوص فردية موقوف على تقو في دية الذين هما  
العموم من وجه والتباين الكلي وقيل تذكر فردية  
كليهما لا يتاقي ذكره وقد يقال الجزئي للمعنى ان لفظ الجزئي  
كما يطلق على المفهوم الذي يمتنع ان يكون صدقة على كثيرين  
كذلك ليطبق على الاختص من شئ فعلى الأول تقييد تقييد الحقيقة  
وعلى الثاني بالاضافي والجزئي بالمعنى الثاني اعم منه بالمعنى الأول  
اذ كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت مفهوم عام واقله  
المفهوم والشئ والأمر ولا عكس اذ الجزئي الاضافي قد  
يكون كلياً كالإنسان بالنسبة الى الحيوان ولك ان تحمل  
وهو اعم على جواب سوال مقدمه كان قابلاً لقوله  
الاخص على ما علم سابقاً هو الكلي الذي يصدق عليه كل  
صدقا كلياً ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذلك والجزئي  
الاضافي لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً  
فتفسير الجزئي الاضافي بالاختص لهذا المعنى تفسير  
بالاختص فاجاب بقوله فهو الاعم اي الاخص المذكور

لهذا المعنى

ههنا اعم من الاختص المعلوم انما ومنه يعلم ان الجزئي  
بهذا المعنى اعم من الجزئي الحقيقي فيعلم بيان النسبة التامة  
وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب الله ثراه  
والكليا اي الكليات التي لها افراد بحسب نفس الأخص  
في الذهن او في الخارج مخصصة في خمسة انواع ولما الكليا  
الفرضية التي لا مصداق لها خارجاً ولا ذهناً فلا تتعلق  
بالبحث عنها عرض يعتد به ثم اذا نسب الى افراد  
الحقيقة في نفس الأمر فلما ان يكون عين حقيقة تلك  
الافراد وهو النوع او جزء حقيقتها فان كان تمام المشترك  
بين شئ منها وبين بعض الآخر فهو الجنس والافراد الفصل  
ويقال لهذا الثلاثة ذاتيات او خارجاً عنها ويقال له العرض  
فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالأول  
هو الخاصة والثاني العرض العام فهذا دليل الاختص الكلي  
في الخمسة فوك المقول اي الحق في جواب ما هو ما هو  
تمام الحقيقة فان اقتصر في السؤال عن ذكر احد من هذه التراتيب  
عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان  
المذكور اسماً شخصياً او حداً تاماً ان كان المذكور حقيقة

تقييد



وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية  
المشتركة بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة  
الحقيقة كان السؤال عنه تمام الحقيقة المتفقة المتحددة  
في تلك الامور فيقع النوع ايضا في الجواب فان كانت مختلفة  
الحقيقة كان السؤال عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك  
الحقايق المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتي المشترك بين  
الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب فالجنس  
لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقايق المختلفة  
لها المشاركة اياها في ذلك الجنس فان كان مع ذلك جوابا  
عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة  
لها في ذلك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا  
للسؤال عن الانسان وعن كل ما يشارك في الماهية الحيوانية  
وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها في ذلك  
الجنس فعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان  
والحجر ولا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والشمس والقمر  
مثلا الماهية اي المقول في جواب ما هو فلا يكون الاكل  
لا جزئيا ذاتيا لا تحت لا عرضيا فالشخص والصفة كالزوجة مثلا

وهذا بيان عنها فالنوع الاضافي دايما يكون اما نوعا حقيقيا  
تحت جنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا  
تحت جنس آخر كالحيوان تحت الاناس في الأقل يتصادق  
النوع الحقيقي والاضافي وفي الثاني يوصد الاضافي  
بدون الحقيقي ويجوز ان يحقق الحقيقي بدون الاضافي  
فيما اذا كان النوع بسيطا لا جزءا حتى يكون جنسا  
وقد مثل بالنقطة وفيه مناشدة وبالجملة بينهما هي العموم  
والنقطة النقطة طرف والخط طرف السطح السطح طرف  
وطرف الجسم فالسطح غير منقسم في العمق والخط غير منقسم  
في العرض والعمق والنقطة غير منقسم في الطول والعمق  
فهو عرض لا يقبل القسمة اصلا واذا لم يقبل القسمة لم يكن  
منها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا يدل على انه  
لا جزء لها في الخارج والجنس ليس جزءا خارجيا بل هو من اجزاء  
العقلية مجازا ان يكون للنقطة جزءا عقليا وهو جنس لها  
وان لم يكن لها جزء في الخارج متصاعدة بان يكون آلة  
في من خاص الى عام وذلك لان جنس الجنس يكون اعم من الجنس  
وهذا الى جنس لا جنس له فوق وهو اما و جنس لا جنس له جوف



متنازلة بان يكون التزل من عام الى خاص وذلك  
لان المتنوع يكون اخف من النوع وهكذا الى ان ينتهي الى  
نوع لا نوع تحته وهو السافل ونوع الانواع كالانسان  
وما بينهما الى ما بين العالي والسافل في سلسلي الانواع  
والاجناس يسمى متوسطات فيما بين الجنس العالي والجنس  
السافل واجناس متوسط هذا ان رجع الضمير الى محرم العالم  
والسافل وان عاد الى جنس العالي والنوع السافل المذكور  
صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالي والنوع السافل  
متوسطات اما جنس متوسط فقط كالنوع العالي او نوع  
متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط ونوع  
متوسط معا كالجم النامي اعلم لم يتعرض للجنس المفرد  
والنوع المفرد اما لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس  
داخل في سلسلة الترتيب والما عدم ثبوت وجوده اى شيء  
اعلم ان كلمة اى موضوعه ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه  
فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا اذا ابصرت شيئا بمن بعيد  
واقفيت انه حيوان لكن تردد في انه هل هو انسان او فرس  
او غيرها يقول اى حيوان هذا فيجيب بما يختصه ويميزه

عما يشاركه في الحيوانية اذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان  
اى شيء هو في ذاته كالمط ذائبا من ذاتيات الانسان يميز عما  
يشاركه في الشيعة فيصح ان يجاب بان حيوان فاطق كاصح  
ان يجاب بان طائفة فاطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب  
اى شيء والها يلزم ان لا يكون تعريف الفعل مانعا لصدقه على  
الحد وهذا ما استشكله الرازي في هذه المقام واجاب صاحب  
الحكايات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا  
لكن ارباب العقول اصطلموا على انه منزلا يكون مقولا في جواب  
ما هو وبهذا يخرج الحد والجنس ايضا للمحقق الطوسي رحمه الله  
همنا مسئلة آخر ادق الصواب وهو ان لا تستل عن الفصل  
الابعد ان يعلم للشيء جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل  
واذا علمنا الشيء بالجنس فطلب ما يميزه عن المشاركات  
في ذلك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو في ذاته  
فتعين الجواب بالتأط لا فكله شيء في التعريف كناية عن الجنس  
الذى يطلب ما يميز الشيء عن مشاركاته في ذلك الجنس  
وح فيندفع الاشكال بنافذ ففريق كالتأط بالنسبة  
الى انسان حيث ميزه عن المشاركات في جنسية الغير



وهو الحيوان فيعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث  
ميّزه عن المشاركات في جنسه البعيد وهو الجسم النامي  
واذا نسب الى الفصل نسبة الى الماهية التي هو فصل  
ميزها ونسبة الى جنس الذي يميز الماهية عنه من بين  
افراد جنس بالاعتبار الاول مقوما لافقه جزء الماهية ومختل  
لها وباعتبار الثاني يستقيم مقبلا لافقه بالضمام الى هذا الجنس  
وجود يحصل قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى في تقسيم  
الحيوان الى الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق ومفهوم  
للعالي اللام للاستغراق اما كل فصل مقوم للعالي فهو مقسم  
للسافل لان المقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل  
وجزء الجنس جزء مقوم العالي جزء للسافل ثم انّه يميز السافل  
عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميّز له وهو المعنى المقوم  
واعلم ان المراد بالعالي ههنا كل جنس او نوع يكون فوق آخر  
سواء فوقه آخر او لم يكن وكذلك المراد بالسافل كل جنس  
او نوع يكون تحت آخر سواء كان تحت آخر او لم يكن  
حتى ان الجنس المتوسط كما بالنسبة الى ما تحته وسافل  
بالنسبة الى ما فوقه ولا عكس اي كليتا بمعنى انه ليس كل

مقوم للسافل مقوم للعالي فان الناطق مقوم للسافل الذي  
الانسان وليس مقوم للعالي الذي هو الحيوان والمقسم بالعكس  
اي كل مقسم للسافل مقسم للعالي ولا عكس اي كليتا اما لا  
فلان السافل قسم من العالي فكل فصل يحصل للسافل قسم مقوم  
للعالي قسما لان قسم القسم قسم واما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم  
للعالي هو الجسم النامي وليس مقبلا للسافل الذي هو الحيوان  
وهو الخارج اي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع  
المفومات الاقسام واعلم ان الخاصة ينقسم الى خاصة شاملة  
جميع افراده كالكتاب بالقول للانسان واما غير شاملة لجميع  
افراد كالكتاب بالفعل للانسان حقيقة واحدة نوعية او  
جنسية فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس فالاشي  
خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فانهم وعلى غيرها كما لا  
يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحقيقة  
وكل منهما اي كل الخاصة والعام وبالجملة الكلي الذي هو عرض  
لافراد اما لازم او مفارق اذ لا يخفى ان يستحيل الانفكاك عن  
اولا فالاول هو لاد والثاني هو الثاني ثم اللازم ينقسم بقبيلين  
احدهما انه اي لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ماهية مع النظر



عن خصوص وجوده في الخارج او في الذهن وذلك بان  
يكون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن او في الخارج كان هذا  
اللازم ثابتا له واما لازمه بالنظر الى وجوده في اي خصوص  
وجوده الخارجي او الذهني فهذا القسم بالحقيقة قسمان فقسام  
اللازم بهذا التقسيم ثلاثة لازم الماهية كزوجية الاربع ولازم  
الوجود الخارجي كاحراق النار ولازم الوجود الذهني ككون  
حقيقته الانسان كلية وهذا القسم يسمى مقولا ثانيا ايضا والثاني  
ان اللازم اما بين او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم  
الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر  
من العنى وهذا يف لهما البين بالمعنى الاخص وح فقي البين  
هو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكتاب بالقوة  
للاشنان الثاني من معنى البين وهو اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور  
الملزوم والنسبة بينهما الجزم بالزوم كزوجية الاربع فان  
العقل بعد التصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها  
يحكم جزما بان الزوجية لازمة لها وذلك يقال لهما البين بالمعنى  
وح فغير البين هو اللازم الذي لا يلزم من تصور مع تصوره  
الملزوم والنسبة الجزم بالزوم كاحدث العالم فهذا التقسيم

الثاني بالحقيقة تفسيان الا ان القسمين الحاصلين على كل  
تقدير اثنا يستبان بالبين وغير البين يدوم حركة الفلك فانها  
دائم للفلك وان لم يمتنع انفكاكها عنه بالنظر الى ذاته او  
بطوة كالشباب مفهوم الكل اي ما يطلق عليه لفظ الكل  
يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين يستوي كليتا  
منطقيتا لان المنطقي يقصد من الكل هذا المعنى معروضه اي  
ما يصدق عليه هذا المفهوم كالاشنان والحيوان يستوي طبيعيا  
لوجوده في الطبائع يعني في الخارج ما على سيجي والمجموع المركب  
هذا العارض والمعرض كالاشنان الكل والحيوان الكل سمي  
كلية عمليا اذ لا وجود له الا في العقل وكذلك انواع يعني  
كما ان الكل يكون منطقياً وطبيعياً وعقلياً كذلك الانواع يعني  
والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الا  
اعتبارات الثلاثة مثلا مفهوم النوع اعني الكل المقول  
على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو لستى نوعا  
منطقياً ومعروضه كالاشنان والفرس نوعا طبيعياً  
العارض والمعرض كالاشنان النوعي نوعا عقلياً وعلى  
ففسر البواقي بل الاعتبار الثالث يجري في الجزئيات ايضا



فانا اذا قلنا زيد جزئي مفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه  
على كثيرين جزئيا منطقيا ومعرضه اعني ردا يسمى جزئيا  
طبيعيا ومجموع العارض والمعرض اعني زيد الجزئي يستلزم  
جزئيا عقلتا والحق وجود الطبع بمعنى وجود اشخاصه  
لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج  
فان الكليته انما يعرض للمفومات في العقل ولذا كانت  
من المعقولات الثانية وكذا في ان الكلي العقل غير موجود  
فيه لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل انما انتزاع في ان الطبيعي  
كالانسان مزجت هو انسان الذي يعرضه الكليته في العقل  
هل هو موجود في الخارج بوجود افرادة اما لا بل ليس هو  
فيه الا الافراد والاقول مذهب الجمهور الحكماء والثاني  
مذهب بعض المتأخرين ومنهم المصنف الحق هو الثاني  
لان له لو وجد الكلي في الخارج في ضمن افراد لزم ان تصاف  
الشئ الواحد في الامكنة المتعددة ووح معنى وجود الطبيعي  
هو ان افراده موجودة ففيدة تأمل وتحقيق الحق  
في حواشي التجريد معرف الشئ وبعد الفراغ عنه  
عربيا ما يتركب منه المعرفه شرع في البحث عنه وقد

علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه عن  
الحجة وعرفه بان ما يحمل على الشئ اى المعرف لا يفيد تصور  
هذا الشئ اما بكنه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه وهذا  
لم يحر ان يكون اعم لان اعم لا يفيد شيئا منها كالحوان  
في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان  
حقيقة الانسان وهو الحيوان مع الناطق وايضا لا يحيز  
الانسان من جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس  
وكذا الحال في اعم من وجه واما الاخض اعني مطلقا  
فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور اعم بالكنه  
او بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه  
حيوان ناطق فقد تصورت في ضمن الحيوان باحد  
الوجهين لكن لما كان الاخض اقل وجودا في العقل  
واخفى في النظر و نشان المعرف ان يكون اعرف من المعرف  
لم يحز ان يكون اخض ايضا وقد علم من تعريف الخبز بان  
على الشئ انه لا يجوز ان يكون مباينا للمعرف ففيعين  
ان يكون مساويا له ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف  
في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور مجزئ



هو المعرف لا احق ولا مساويا في الخفاء والظهور

بالفصل القريب حد التعريف لا بد ان يشتمل على امر يختص  
المعروف ويساويه بناء على ما سبق من استطراد المساوات  
فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان عرضيا  
كان خاصه لا محال فعلى الاول المعروف يستحق حدا وعلى الثاني  
يستحق سماء ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يستحق سماء  
وحدا تامة وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على  
الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب او حده او خاصه  
وحدها يستحق حدا ناقضا وسمانا ناقضا هذا محل الكلام <sup>لا يبيح</sup> في  
المقام ولم يعتبروا بالعرض العام قالوا العرض العام من  
التعريف اما الاطلاع على كنه المعروف او امتيازه عن جميع ما  
عداه والعرض العام لا يقيّد شيئا منهما فلماذا لم يعتبروا في  
مقام التعريف واطمان غرضهم من ذلك انه لا يعتبر انفراد  
واما التعريف لمجموع امور كل واحد منها عرض عام للعرف لكن  
المجموع يختصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامه وتعرف  
الخواش بالظا هو الولود فهو تعريف وبخاصه مركبة مفرد عنهم  
كما صرح به بعض المتأخرين وقد اخبر في الناقص اشارة

الى ما اجازته المتقدمون حيث حققوا انه يجوز التعريف  
بالذاتي الا ان كنه التعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا ناقضا  
او بالعرض العام كنه تعريفه بالماشي فيكون رساما ناقضا  
بل يجوز والتعريف بالعرض العام الاخص ايضا كنه تعريف الحيوان  
بالضا حك لان المهم لم يعتد به لضعفانه تعريف بالاخفاء وهو  
غير جاز اصله كاللفظي اي كما احسن في التعريف اللفظي ان يكون  
اعم لقولهم سعدانة بنت تفسير مدلول اللفظ اي تعين <sup>مستوفى</sup>  
اللفظ من بين المعاني المحرزة في الخاطر فليس فيه محصل مجرول  
من معلوم كما مر في المعرف الحقيقي فافهم القول في عرف  
هذا الفن يقال للركب سواء كان مركب معقولا او ملفوظا  
فالتعريف يشتمل القضية المعقولة والملفوظة الصمدية هو  
المطابقة للواقع والكذب هو اللامطابقة وهذا المعنى لا يوقف  
معرفة على الجزئية والقضية فلا دور موضوعا لانه وضع  
وعين ليحكم عليه قوله محمولا لانه امر جعل محلا لموضوعه  
والدالة على النسبة اي اللفظ المذكور في القضية الملفوظة التي  
تدل على النسبة الحكيمه فيسحق رابطة تسمية الدال باسم المدلول  
فان الرابطة حقيقة هو النسبة الحكيمه وفي قوله الدال على النسبة



اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالة على النسبة التي هي مع  
حرف غير مستقل اعلم ان الرابطة قد تذكر في القضية وقد يحذف  
والقضية على الاول يسمى ثلاثية وعلى الثاني ثنائية وقد  
يستعير لها هو اعلم ان الرابطة ينقسم الى زمانية تدل على اقتران  
النسبة للحكمة باحدا الارضين المتشكك وغير زمانية بخلاف  
ذلك وذكر الفارابي ان حكمه لما نقلت من اللغة اليونانية  
الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية في لغة العرب  
هي افعال الناقصة ولكن لم يجدوا في تلك اللغة رابطة غير زمانية  
يقوم مقامها في الفارسية واستعين اليونانية فاستعاضوا  
وفي الرابطة الغير الزمانية لفظ هو وهي وخوها مع كونها  
في الاصل اسماء لا ارادوا بهذا ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يذكر  
استعير لها هو وقد يذكر للرابعة غير الزمانية اسما مشتقة من  
الافعال الناقصة نحو كان وموجود نحو كان في قولنا  
زيد كان قايما او مرس موجود شاعر قوله والافشلية  
اي وان لم يكن الحكم بثبوت شئ بشئ او نفيه عنه فالقضية  
شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير آخر او نفي  
ذلك الثبوت او بالمنافاة بين النسبتين او سلب تلك المنافاة

21  
فالاول شرطية متصلة والثانية شرطية منفصلة واعلم ان  
حصر القضية في العملية والشرطية على ما قررنا من عقلي دابر  
بين النفي والاثبات واما احصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة  
فاستقرئ مقدماتنا في الذكر تاليا للتو للبرهان  
الاول والموضوع هي القضية العملية باعتبار الموضوع وكذا  
لو حظ في تسمية الأقسام حال الموضوع فسمى ما موضوع شخص  
شخصية وعلى هذا القياس وحصل التقسيم ان الموضوع اما  
جزئي حقيقي كقولنا هذا انسان او كلي وعلى الثاني فاما ان  
يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي فطبيعية او على افراد  
وعلى الثاني فاما تبين كمية الافراد المحكوم عليها بان يبين ان  
الحكم على كلها او على بعضها او لا يبين ذلك بل يهمل فالاول  
والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مبهمة ثم المحصورة  
ان يبين ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان يبين ان الحكم  
على بعض افراده فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد  
في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع  
يسمى ذلك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد محيط به كذلك  
هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموضوع الكلية



هو الكل ولا الاستغراق وما يفيد معناها من اى لغة  
كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد  
سورها وسور السالبة الكلية لا شئ ولا واحد ونظائرها وسور  
السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما  
يصادقهما وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتمدة في العلوم  
هي الصورات الاربع لا غير وذلك لان المهمة والجزئية  
متلازمان اذ كل ما صدق الحكم على فرد الموضوع في الجملة  
صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهمة مندرجة تحت الجزئية  
والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة  
الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها انما يبحث عنها في ضمن المحصول  
التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها  
في العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها  
كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها في ضمن اشخاص  
غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها فانخص  
القضايا المعتمدة في المحصولات فلا بد في الموجبة اى في  
صدقها وذلك لان الحكم في الموجبة شئ لشيء وثبوت  
شئ لشيء فرع ثبوت المثبت له اعني الموضوع فانما يصدق

اذا كان الموضوع محققا وجودا اما في الخارج ان كان الحكم مثبتا  
المحمول له هناك او في الذهن كذلك ثم القضايا الحملية المعتمدة  
باختبار وجود موضوعها بثلاثة اقسام لان الحكم فيها اما  
على الموضوع الموجود وفي الخارج محققا نحو كل انسان حيوان  
بمعنى ان كل انسان موجود في الخارج واما على الموضوع  
الموجود في الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان  
كل ما لو وجد في الخارج كان انسان فهو على تقدير وجود  
حيوان وهذا الوجود المقدرا انما اعتبره في الافراد الممكنة لا  
للمتعة كافراد الاشياء واشترك الباري واما على الموضوع  
الموجود في الذهن كقولك شريك الباري فهو موصوف  
في الذهن بالامتناع هذا انما اعتبره في الموضوعات التي  
ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج حرف السلب  
كلا وليس وغيرهما مما يشاركها في معنى السلب من حيث  
اى من الموضوع فقط او من المحمول فقط او من كليهما  
فالقضيتان على الاقل يستقيم معدولة الموضوع وعلى التام معدولة  
المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين معدولة لان حرف  
السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى



كان معدولا عن معناه الاصل في تسمية القضية التي هذا  
الحرف جزء من جزئها معدولا وتسمية الكل باسم الجزء والقضية  
التي لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها يسمى محتملة  
بكيفية النسبة الى نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت  
ايجابية او سلبية يكون في كيفية نفس الامر والواقع  
بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع  
او غير ذلك فلك تلك الكيفية الواقعة في نفس الامر يسمى مادة  
القضية ثم قد يصح في القضية بان تلك النسبة كيفية في نفس  
الامر بكيفية كذا فاما لقضية سمي موجبة وقد لا يصح  
بكيفية النسبة فسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها في  
القضية بالمفوضة والصورة العقلية الدال عليها في القضية  
المقولة يسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت  
القضية كقولنا الانسان حيوان بالضرورة والا كذبت  
كقولنا كل انسان حي بالضرورة فان كان الحكم بصرف  
النسبة الى اي قد يكون الحكم في القضية الموجبة بان النسبة  
الثبوتية او السلبية ضرورية اي نسبة متممة لانفكاك من  
الموضوع على اربعة اوجه الاول انها ضرورة مادام ذات

الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء  
من الانسان حي بالضرورة فيسمى القضية ضرورة مطلقة  
لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف  
على الوصف انتها ضرورة مادام الوصف العنواني ثابت  
لذات الموضوع نحو كل كاتب مخترع الاصابع بالضرورة  
مادام كاتب ولا شيء منه ساكن الاصابع بالضرورة  
مادام كاتب فيسمى ضرورة مشترطة لاشتراط الفرق  
بالوصف العنواني وكون هذه القضية اعم من المشتركة  
الخاصة كما سيحكي انها ضرورة في وقت معين نحو كل قس  
منخسف بالضرورة وقت التبرع فيسمى قضية مطلقة  
لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية بالادوام  
انها ضرورة في وقت من الاوقات كقولنا كل انسان  
متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء منه يمتنع بالضرورة  
بالضرورة وقتا ما فيسمى قضية مشترطة لكون وقت  
الضرورة فيها منتشرا اي غير معين وعدم تقييد القضية  
بالادوام فوايم مطلقة الفرق بين الضرورة والدوام  
ان الضرورة استحالة انفكاك شيء عن شيء والدوام عدم انفكاك



وان لم يكن مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعني ثباتها  
النسبة الإيجابية والسلبية عن الموضوع اما ذاتي او  
وصفي فان كان الحكم في الموجبة بالدوام الذاتي الى عدم  
انفكاك النسبة عن الموضوع ما دام ذات الموضوع  
موجودة فسميت القضية دائمة لاشتغالها على الدوام مطلقا  
لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني وان كان الحكم بالبقاء  
الوصفي اي بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام  
الوصف العنواني ثابتا لتلك الذات سميت عرفية لان اهل  
العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة بل من الموجبة  
ايضا عن الإطلاق فاذا قيل كل كاتب محتك الاصابع فهو  
ان هذا الحكم ثابت مادام كاتب عامة لكونها اعم من العرفية  
الخاصة كما سيجي ذكرها او يفعليتها يتحقق النسبة فالمطلقة  
العامة هي التي حكم فيها يكون نسبة متحققة بالفعل اي في  
احد الأزمنة الثلاثة ويسمى بالملطقة لان هذا هو المفهوم  
من القضية عند اطلاقها وعدم تقييدها بضرورة او دوام  
او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم من الوجودية  
اللازمة واللا ضرورة على ما سيجي او بعدم ضرورة خلافها

ادعم في القضية بانه خلاف النسبة المذكورة فيها ليس  
ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام يعني ان الكاتب  
غير مستحيل له يعني ان سلبها عنه ليس ضروريا سميت  
القضية محتملة لاشتغالها على الامكان وهو سلب الضرورة  
عامة لكونها اعم من الممكنة لخاصة فهذه بسايط اي القضايا  
الثانية المذكورة من الموجبات بسايط اعلم ان القضية الموجبة  
اما بسايطها وهي ما يكون اما ايجابا فقط كما من الموجبات  
الثانية واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها مركبة من الإيجاب  
والسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة  
مستقلة سواء كان في اللفظ بتركيب كقولنا كل انسان ضاحك  
بالفعل لا دايما فقولنا لا دايما اشارة الى حكم سلبى اي  
لا شئ من الانسان يضا حك بالفعل او لم يكن في اللفظ بتركيب  
فقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى  
قضيتان ممكنتان عامتان اي كل انسان كاتب بالامكان  
العام ولا شئ من الانسان يكتب بالامكان العام  
والعبرة بالإيجاب والسلب بالا بالجزء الاول الذي هو  
اصل القضية واعلم ايضا ان المركبة اما يحصل بتقييد القضية



يقيد مثل اللادوام او اللاضروية <sup>ط</sup>العامة ان اى الشرط  
والمعرفة العامة والوقتيان اى القضية المطلقة والشرط  
المطلقة باللاودوام الذاتى معنى اللادوام الذاتى هو ان  
هذه الذاتى النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة ما  
ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعة النسبة  
فى زمان الاثر من فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مطلقة  
مخالفة للأصل فى الكيف فافهم <sup>ط</sup>المشروطة الخاصة هي  
المشروطة العامة المقيدة باللاودوام الذاتى نحو كل كاتب متحرر  
الأصابع بالفعل والعرفية الخاصة هي العرفية العامة المقيدة  
باللاودوام الذاتى كقولنا باللاودوام لا شئ من الكاتب يساكن  
الأصابع مادام كاتباً لا دايماً اى كل ساكن الأصابع بالفعل  
والوقتيية والمنشرة لما قيدت بالوقتيية والمنشرة المطلقة باللاودوام  
الذاتى حذف من اسمها لفظ الإطلاق فسميت <sup>ط</sup>الاولى مطلقة  
وقتيية والثانى منشرة فالوقتيية هي الوقتيية المطلقة المقيدة  
باللاودوام الذاتى نحو كل قمر مخفف بالضرورة وقت الخيل  
لا دايماً اى لا شئ من القمر مخفف بالفعل والمنشرة هي المنشرة  
المقيدة باللاودوام الذاتى نحو كل قولنا لا شئ من الأنسب متنفس

بالضرورة وقتاً ما لا دايماً اى كل انسان متنفس بالفعل باللاودوام  
الذاتى معنى اللاضروية الذاتى ان هذه النسبة المذكورة فى القضية  
ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون حكماً بانها  
فقيضها لان الامكان هو سلب الضرورة الطرف المقابل كما مر  
فيكون مفاد اللاضروية الذاتية ممكنة عامة للأصل فى  
الكيف الوجودية اللاضروية لان معنى المطلقة العامة <sup>ط</sup>فعلية  
النسبة من وجودها فى وقت الاوقات ولا شئ لها على اللاضروية  
فالوجودية اللاضروية هي المطلقة العامة المقيدة باللاضروية  
الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ  
من الانسان متنفس بالامكان العام فهي مركبة من مطلقة عامة  
وممكنة عامة احديهما موجبة والاخر سلبية او باللاودوام  
الذاتى اى قيد اللادوام بالذاتى لان تقييد العالمين باللاودوام  
الوصفى غير صحيح ضرورة تنافى اللادوام بحسب الوصف مع الدوام  
بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيين المطلقين باللاودوام الوصفى  
ايضاً لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد  
هذا القضايا الاربع باللاودوام الذاتى كذلك يصح تقييدها باللاودوام  
الذاتية وكذلك يصح ما سوى المشروطة العامة من تلك الجمل <sup>ط</sup>باللاودوام



الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا  
الأربع مع كل من تلك القيود الأربع ستة عشر ثلاثة منها غير صحيحة  
معتبرة والثلاثة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن  
تقييد المطلقة العاقبة بالادوام واللاضروية كذلك يمكن  
تقييدها باللاضروية والادوام الوصفين وهذا ان يقاس  
الاحتمالات الصحيحة الغير المعبرة وكما يصح تقييد الممكنة باللا<sup>ضرورية</sup>  
الذاتية يصح تقييدها باللاضروية الوضعية وكذلك الادوام  
الذاتي والوصفي لكن هذه المختلطات الثلاثة ايضا غير معتبرة ايضا  
غير معتبرة عندهم وينبغي ان يعلم ان التركيب لا يخطر فيما اشترنا  
اليه بل سيجيء الإشارة الى بعض آخر ويمكن تركيبات كثيرة  
اخرى لم يتعرض و لكن المتنبه بعد التنبيه لما ذكره يتمكن استخراج  
اي قدر شاء الوجودية اللاذائمة هي المطلقة العاقبة المقتدة  
بالادوام الذاتي بخلافه من الانسان بمنتهى بالفعل لا دائما  
اي كل متنقش بالفعل لا دائما في مركبة من مطلقين  
احدهما موجبة والاخرى سلبية باللاضروية الجانب المخالف  
فقد يحكم باللاضروية الجانب الموافق ايضا فيصير القضية مركبة من  
ممكنين عامتين ضرورية ان سلب الضرورية الجانب المخالف

في امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق  
في امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان  
الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان كاتب  
بالامكان الخاص فان معناها كل انسان كاتب بالامكان  
العام ولا شئ من الانسان بكتابة امكان العام  
وهذه مركبات اى هذه السبع المذكورة وهي المنتشرة والمختلطة  
والعرفية الخاصة والوقعية والمنتشرة والوجودية اللازمة  
واللاضروية والممكنة الخاصة مخالفتي الكيفية اى في  
الايجاب والسلب وقد مرتبان ذلك في بيان معنى الادوام  
واللاضروية واما الموافقة في الكمية والجزئية فلا بد من توضيح  
في القضية المركبة امر واحد فقد حكم عليه بحكمين مختلفين  
بالايجاب فان كل حكم في الجزء الاول على الاكل الأفراد كان  
في الجزء الثاني ايضا على كلها وان كان على البعض في الاول  
فكذلك في الثاني لما قيدهما اى القضية التي قيدهما اى  
بالادوام واللاضروية يعني اصل القضية على تقدير احدى  
الساينين او سلبينين ومختلفين فقولنا كل ما لم  
يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالمتصلة



الموجبة ما حكم فيها بانفعال النسبتين والسالبة ما حكم فيها  
لسلب انفعال النسبتين نحو ليس البتة كلما كانت الشر  
طالعة كان الليل موجودا وكذلك الزوجية الموجبة  
ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة و السالبة ما حكم  
فيها بانه ليس هناك اتصال للعلاقة سواء لم يكن هناك  
اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية فهي ما حكم  
فيها بخروج الاتصال ونفيه من غير ان يكون ذلك العلاقة  
نحو كل ما كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق او ليس كلما  
كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا لعلاقتها من  
بسببته يتحجب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار  
في قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
بتنا في النسبتين سواء كانت النسبتان ثبوتيين او سلبيتين  
او مختلفتين فان الحكم بتنا فيها فهي موجبة منفصلة وان  
وان كان سلب تنافيا فهي منفصلة سالبة وهي الحقيقة  
فالمتصلة للحقيقة ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق  
والكذب كقولنا اما ان يكون ما هذا العدد زوجا واما  
ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها لسلب تنافى النسبتين

في الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون  
هذا العدد زوجا او منفصلا بمتساويين والمنفصل المائنة  
ما حكم فيها تنافى النسبتين او لاتنا فيها في الصدق فقط  
نحو هذا الشيء اما ان يكون سحرا واما ان حرا والمنفصل المائنة  
الخلو فيها تنافى النسبتين او لاتنا فيها في الكذب فقط نحو  
اما ان يكون زيدا في البحر واما ان لا يخرق وصدقا فقط  
اي لا كذب او مع قطع النظر من الكذب حتى جاز ان يجمع  
النسبتان في الكذب وان لا يجتمعا ويقال للمعنى الاول  
مانعة للجمع بالمعنى الاخص والثاني مانعة للجمع بالمعنى الاعم  
او كذبا فقط اي لا في الصدق او مع قطع النظر عن  
الصدق والاقل مانعة للخلو بالمعنى الاخص والثاني بالمعنى  
الاعم لذاتي الجزئيين اي كان منافات بين الطرفين اي  
المقدم والتالي منافات ناشية عن ذاتيهما في اي مادة  
محققا كالمناقات بين الزوجية والفردية لا من خصوص  
المادة كالمناقات بين السواد والكتابة في الشان ان  
اسود وغبي كاتب او يكون كاتب وغير اسود كالمناقات  
بين طرفي هذه المنفصلة واقعة لاذاتهما بل بحسب المادة



كجمع السواد والكتابة في الصدق او في الكذب في مادة  
اخرى فهذه منفصلة حقيقة اتفاقية ثم الحكم الى  
كان الحلية ينقسم على محصورة ومهلكة وشخصية وطبيعية  
كذلك الشطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة اوي  
المحصورة الكلية والجزئية والمهلكة والشخصية ولا يعقل  
الطبيعة ههنا تقادير المقدم كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها في النظر  
دائما اويدا ونحوها هذا في الموجبة واما في السالبة مطلقا  
فسورها ليس البتة او بعضها مطلقا اي بعضها غير متعين  
كقولك قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا  
فجزئية وسورها في الموجبة متصلة كانت او منفصلة  
قد يكون وفي السالبة كذلك قد لا يكون <sup>فشخصية كقولك</sup>  
ان جئتني اليوم اكرمك والاى وان لم يكن الحكم  
على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان يسكت عن بيان  
الكلية والبعضية مطلقا فهلك نحو اذا كان الشئ  
انسانا كان حيوانا في الاصل اى قبل الدخول  
ارادة الاتصال والانفصال عليها حملتان كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها

وهما الشمس طالعة والنهار موجود قضيتان حملتان  
او متصلتان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة  
فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان  
او منفصلتان كقولنا كلما كاد اياما ان يكون العدو متقيا  
بمتساويين او غير منقسم بها مختلفان بان يكون احد  
الطرفين حملة والاخر متصلة او احدهما حملة والاخر  
منفصلة او احدهما متصلة والاخر منفصلة فالأقسام ستة  
وعليك باستخراج ما تركناه من الأمثلة عن التام اى عن  
ان يصح الشكوت عليها ويحتمل الصدق والكذب مثلا  
قولنا الشمس طالعة مركب تام خيزي يحتمل الصدق والكذب  
ولا نغنى بالقضية الا هذا فاذا دخلت عليه اداة الا  
الاتصال مثلا قلت ان كانت الشمس طالعة لم يصحح  
ان يكون يسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب  
واحجت الى ان تضم اليه فالنهار موجود في قولك  
اختلاف القضيتين قيد بالقضيتين اما لأن التناقض



لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الحكم  
في تناقض القضايا قد يحث يلزم الى هذا القيد الاختلاف  
الواقع بين الموجبة والسالبة الجزئيين فانها قد يصدران  
معاً في نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بشئ فلم  
يتحقق التناقض بين الجزئيين وبالعكس اي يلزم من  
كذب كل من القضيتين صدق الأخرى وخرج بهذا القيد  
اختلاف الموجبة والسالبة الكلّيتين فانها قد يكونان  
معاً نحو لا شئ من الحيوان باسنان وكل حيوان انسان  
فلا يتحقق التناقض بين الكلّيتين ايضاً وقد علم ان القضيتين  
لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الحكم كما يتضح المصداق  
ايضاً ولا بد من الاختلاف اي يشترط في التناقض  
ان يكون احداً لنقيضين موجبة والأخرى سالبة ضرورة  
فان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في التصديق  
والكذب ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما  
في الحكم ايضاً كما مر ثم ان كانتا موجبتين يجب اختلافهما  
في الجهة فان الضروريتين قد يكونان معاً كقولنا كل انسان  
كاتب بالضرورة ولا شئ من الانسان بكاتب بالضرورة

والمكتبين قد يصدران معاً كقولنا كل انسان كاتب  
بالامكان ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان  
ولا اتحاد فيما عداها الخ اي ويشترط في التناقض اتحاد  
القضيتين فيما عدا الامور المذكورة الثلاثة اعني الحكم والكيف  
والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور  
ثمانية قال درتناقض هشت وحدت نظر وتحد موضوع ومحمول وكما  
وحدت شرط اضافة جزو كل قوة وفعل است در آخر زمان  
والنقيض للضرورة اعلم ان نقيض كل شئ رفعه فنقيض  
القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب او السلب هو قضية  
حكم فيها بسلب تلك الضرورة وبسلب كل ضرورة هو  
عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب  
امكان السلب ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب  
ونقيض الدوام هو السلب الدوام وقد عرفت انه يلزم فعلية  
الطرف المقابل فيرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب  
ورفع دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العامة  
نقيض صريح للضرورة المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض  
الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو الدوام



مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة قالوا نقض  
الدائمة هو المطلقة العاقبة ثم اعلم ان نسبة الجنسية للممكنة  
الى المشروطة العاقبة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية  
فان الجنسية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة والصفة  
اي الضرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فيكون  
نقيضا <sup>لها</sup> حكم فيه بضرورة المخالف بحسب الوصف قولنا  
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ونقيضه ليس بعض  
الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان  
ونسبة الجنسية المطلقة هي قضية حكم فيها بفعليته  
النسبية حين انضاف الذات الموضوع بالوصف العنوي  
الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العاقبة الى الدائمة  
وذلك لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة  
مادام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنوي افتضاها  
الصريح هو سلب ذلك الدوام يلزمه وقوع الطرف  
المقابل في اوقات الوصف العنوي <sup>المطلقة</sup> معنى الجنسية  
المخالفة لهيئة العرفية في الكيف فنقيض قولنا بالدوام  
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبنا قولنا ليس بعض الكا

بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل والمصطلح لم يتعرض  
لبیان نقيض الوقتية والمنشئة المطلقين من البسائط  
اذ لا يتعلق بذلك عرض فيما سياتي من مباحث العكس  
الا تيه بخلاف باقي البسائط فاما وللمركبة قد علمت ان  
نقيض كل شئ رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد  
جزئيه لا على التعيين على سبيل منع الخلو واذ يجوز ان يكون  
برفع كل جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض احد جزئيه  
على ما منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة  
مادام كاتبنا لا دايما اي لا بمشروطة شئ من متحرك الكاتب  
بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة <sup>الخلي</sup> وقولنا  
اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين  
هو كاتب واما بعض الكاتب بمتحرك الاصابع دايما وانت  
بعد اطلاعك على حقائق المركبات ونقايض البسائط تتمكن  
من استخراج التفاصيل قوله ولكن في الجزئية بالنسبة  
الى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية  
التزديد بين نقيض جزئيهما وهما الكلتيان اذ قد يكون المركبة  
كقولنا بعض الحيوان انسان بالفعل دايما ويكذب كل جزئيهما







١٥ او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا  
كان انسانا ولا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا  
كان حيوانا واما بحسب الجهة ان ما ذكرناه هو بيان  
انفكاك القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة  
ان ما ذكرناه الدائمتان اى الضرورية والدائمة  
وكذلك مثلا كل ما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان  
حيوان صدق قولنا بعض انسان بالفعل حين هو حيوان  
والا فيصدق نقيضه وهو دايما لا شئ من الحيوان بانسان  
ما دام حيوانا فهو مع الاصل ينبغي لا شئ من الانسان بانسان  
بالضرورة او دايما والعائتان اى المشروطة العامة  
والعرفية العامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادوام  
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبًا صدق بعض متحرك  
الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والا  
فيصدق نقيضه وهو دايما لا شئ من متحرك الاصابع  
بكاتب مادام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينبغي قولنا  
بالضرورة او بالادوام لا شئ من الكاتب بكاتب مادام  
كاتب هف والخاصتان اى المشروطة الخاصة والعرفية

الخاصة ينعكسان الى جنسية مطلقة مقيدة بالادوام  
اما انعكاسها الى الجنسية المطلقة فلانه كلما صدقت  
لخاصتان صدق العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان  
صدق في عكسهما الجنسية المطلقة واما الادوام فبيان صدق  
لصدق نقيضه وتضم هذا النقيضين الى الجزء الاول من  
الاصل ينتج نتيجة وتضم النقيض الى الجزء الثاني من الاصل  
فينتج ما ينافي تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او  
بالادوام كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبًا لا دايما  
صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين  
هو متحرك الاصابع لا دايما اما صدق الجزء الاول فقد ظهر  
متاسبق واما صدق الجزء الثاني اى الادوام ومعناه  
ليس بعض متحرك الاصابع كاتبًا بالفعل فلانه لو لم يصدق  
لصدق مطلقة عامة نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع  
كاتب دايما فتضم مع الجزء الاول من الاصل وتقول كل  
كل متحرك الاصابع كاتب دايما وكل كاتب متحرك الاصابع  
مادام كاتبًا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دايما  
ثم نضمه الى الثاني من الاصل وتقول كل متحرك الاصابع



كاتب دائما ولا شيء من الكاتب يمتثل الاضامع بالفعل ينتج لا شيء  
متحرك الاضامع بمتحرك الاضامع وهذا ينافي النتيجة السابقة  
فلزم من صدق نقيض الادروام العكس اجتماع التنايين  
فيكون باطلا فيكون الادروام حقا وهو المطلق والمطلقة  
العامة مطلقة عامة اي هذا القضايا الخمس ينعكس كل واحد  
منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل واحد الجاهات  
للمخس يصدق بعض بالفعل والا لصدق نقيضه  
وهو لا شيء من دائما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من  
هف ولا عكس للمكتبين اعلم ان صدق وصف الوضع  
على ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي  
وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل بامكان على راي الفارابي  
وبالفعل عند الشيخ هو ان كل ما صدق عليه صدق  
بالامكان العكس ح وهو ان بعض ما صدق عليه بالامكان  
صدق عليه ح بالامكان وعلى راي الشيخ معنى كل بالامكان  
هو ان كل ما صدق عليه بالفعل صدق عليه بالامكان  
ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق  
بالفعل صدق عليه بالامكان ولا شيء من صدق الاصل

لا يلزم

ح صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل  
محصورة في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان  
ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار  
بالامكان فالمراد اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر  
في التعريف واللغة حكم بانته لا عكس بالمكتبين  
وينعكس الدائماتان دائمة اي الضرورية المطلقة والدائمة  
المطلقة ينعكس دائمة مطلقة مثلا اذا صدق لا شيء من  
الحجر الانسان دائما بحج بالضرورة او بالادوام صدق لا شيء  
من الحجر الانسان دائما والاف بعض الحجر الانسان بالفعل وهو مع  
الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحج دائما هف والعامة ان  
عرفية عامة اي الشروطة العامة والعرفية العامة ينعكسا  
عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادوام لا شيء  
من الكاتب يسكن الاضامع مادام كاتبنا صدق بالتقدم  
لا شيء من ساكن الاضامع بكاتب مادام ساكن الاضامع ولا  
فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاضامع كاتب  
حين هو كاسن الاضامع وهو مع الاصل ينتج بعض  
ساكن الاضامع ليس يسكن الاضامع حين هو ساكن الاضامع



هف والخاصتان عرفية الى اى عرفية عامة سائلة كلية  
مقتدة بالادوام في البعض وهو اشارة الى مطلقة عامة  
موجبة جزئية فنقول اذا صدق لاشئ من الكائنات  
لساكن الاصل ما دام كانتا لادايما صدق لاشئ من  
الساكن بكانت ما دام ساكننا لادايما في البعض اى  
بعض الساكن كانتا بالفعل اما الجزء الاول فقد ضرباينه  
واما الثاني فلامه لولم يصدق لصدق نقيضه وهو لاشئ  
من الساكن بكانت دايما وهذا مع الادوام الاصل  
وهو لا من الساكن بكانت دايما وهذا مع الادوام  
الاصل وهو اى كل كانت ساكن بالفعل ينتج لاشئ من  
الكائنات بكانت دايما وانما لم يلزم الادوام في الكل  
لانك تكذب في مثالنا هذا كل ساكن كانت بالفعل  
لصدق قولنا بعض الساكن ليس بكانت دايما كالاشئ  
المص الشئ في ذلك ان لادوام السالبة موجبة وهي لا ينعكس  
الاجزئية وفيه تأمل اذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع  
منوطا بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلك  
ملاحظة انعكاس الموجبات الموجبة على ما صق في الخاصتين

الموجبتين ينعكسان الى الجنسيتة اللازمة مع ان  
الجزء الثاني منهما وهو المطلقة العامة السالبة لا عكسها  
فمتدبر قوله ينتج الملح فهذا ملح اما ان يكون ناشيا  
عن الاصل او عن نقيض العكس او عن هيئة تأليفيها  
لكن الاول معروض الصدق والثالث هو الشكل الاول  
المعلوم صقته وانتاجه فتعين الثاني فيكون النقيض  
فيكون بالعكس حقا ولا عكس للبواقي اى السؤال بالآفة  
وهي تشعيه الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة  
والممكنة العامة من البايط والوقتيا والوجوديتان والممكنة  
الخاصة من المركبات بالنقض اى بدليل التخلف  
في مادة بمعنى ان يصدق الاصل في مادة بدون للعكس  
فيعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل وبيان التخلف  
في تلك القضايا ان اخضاها وهي الوقتية قد يصدق بدون  
العكس فانه يصدق لبعض المنخسف ليس بقمر بالامكان  
العام لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة فاذا  
تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخض تحقق في الأعم  
اذا العكس لازم للقضية فلوانعكس الأعم كان العكس لازم



بالاعم والاعم لازم للاخص ولازم لللازم لازم فيكون  
العكس لازما للاخص ايضا وقد بدا عدم انعكاسه  
هنا وانما اخترنا في العكس الجزئية لأنها اعم من الكلية  
والممكنة العامة لأنها اعم من سابغ الموجهات واذا لم يصدق  
الاعم لم يصدق الاخص بطريق الأولى بخلاف العكس  
تبدل نقضي الطرفين اى جعل نقض جزء الاول  
من الاصل جزء ثانيا من العكس نقض الجزئية الثانية في اولا مع  
بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل صادقا كان العكس  
صادقا ومع بقاء الكيف اى ان الاصل صادقا كان العكس  
صادقا ومع بقاء الكيف اى ان كان الاصل موجبا  
كان العكس موجبا وان كان سالبا مثالا قولنا كل  
ينعكس النقض الى قولنا كلما ليس ليس هذا طريقة  
القدماء واما المتأخرون فقالوا عكس النقض هو جعل  
الجزء الثاني اولا وعين الجزئية الأولى ثانيا مخالفة الكيف اى  
ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا وبالعكس ويعتبر  
بقاء الصدق كما سبق قولنا كل فالاص لم يصرح بقولهم  
وعين الا قول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق

في التعريف الثاني لذكره سابقا فحيث لم يخالف في هذه  
التفريع علم اعتباره ههنا ايضا ثم انه بين احكام عكس  
النقيض على طريق القدماء او فيه غيبة الطالب الكمال وقد  
ما اوردته المتأخرون اذا تفصيل القول فيه لا سعة  
ههنا اى عكس النقض في المستوى كنقشها والجزئية  
لا ينعكس اصلا كذلك الموجه الكلية في عكس النقض  
ينعكس كنقشها والجزئية لا ينعكس اصلا لصدق قولنا  
بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الحيوان لا انسان  
وكذلك بحسب الجهة السبع من الموجهات اعنى الوقتين  
والوجوديتين والممكنتين والمطلقة لا ينعكس عكس  
على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى  
وبالعكس اى حكم السوالب ههنا حكم الموجهات في المستوى  
فكما ان الموجهة في المستوى لا ينعكس الجزئية كذلك  
السالبة ههنا لا ينعكس الجزئية اذ يجوز ان يكون  
نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع ولا سلب نقض  
الاخص من عين الاعم كليتا مثالا يصح لاشئ من الاشياء  
لا حيوان ولا يصح لاشئ من الحيوان لا انسان لصدق



بعض الحيوان بلا المشان كالفرس وكذلك بحسب الجملة  
الدائمات والعامة ان يعكس جنسية مطلقة والخاصة  
جنسية مطلقة لادائمه والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة  
العامة مطلقة عامة ولا يعكس للممكنين علما قياسا للمعاني  
في المستوى والبيان بمعنى كما ان المطالب المذكور هو العكس  
المستوى كان ثبت بالخلف فكذلك ههنا والتقيض التقض  
اي مادة تختلف ههنا هي مادة تختلف قديمتان انعكاسا  
لخاصتين اما ببيان انعكاس الخاصتين من السالبة  
الجبرية في العكس المستوى اي العرفية الخاصة فهو  
ان يقال متى صدق بعض ليس لادائما اي بعض  
بالفعل صدق بعض ليس مادام لادائما  
اي بعض بالفعل وذلك بدليل افتراض وهو ان نقض  
ذات الموضوع اعني بعض . فرب يحكم لادوام الاصل  
و بالفعل لصدق العنوان على الذات بالفعل على ما هو  
التحقق فصدق بالفعل وهو لادوام العكس ثم نقض  
وليس مادام والالكان في بعض اوقات كونه  
فيكون في بعض اوقات كونه لان الوصفين اذا اتفقا

في ذات ثبت كل في زمان آخر في الجملة وقد كان الحكم الاصل  
انه ليس مادام ههنا فصدق ان بعض اعني دليل مادام  
وهو الجزء الاول من العكس فتثبت العكس بجملة جبرية  
فافهم واما ببيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجبرية في  
عكس التقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا صدق  
بعض مادام لادائما اي بعض ليس بالفعل لصدق  
بعض ما ليس ليس مادام ليس لادائما اي ليس  
بعض ما ليس ليس بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان  
يعرض ذات الموضوع اعني بعض . فد بالفعل على ما هو  
الشيخ وهو التحقق ليس بالفعل حكم لادوام الاصل فصدق  
بعض ما ليس بالفعل وهو ملزوم لادوام العكس لانه  
الاثبات يلزمه نفى النقيض نقول وليس مادام ليس  
والالكان في بعض اوقات كونه ليس فيكون ليس  
في بعض اوقات كونه كما مر وقد كان حكم الاصل انه  
مادام ههنا فصدق ان بعض ما ليس وهو ليس  
مادام ليس وهو الجزء الاول من العكس فتثبت العكس  
بجملة جبرية فتأمل القياس قول اي مركب وهو علم



من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة هي جارية لانه  
من الالقه صرح بذلك المحقق في حاشية الكشاف  
وح فذكر المؤلف بعد القول من قبل ذكر الخاص بعد  
العام وهو متعارف في التعريفات وفي اعتبار التاليف  
بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الجملة  
ليشتمل المركبات الثامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من  
قضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير الثامة القليلة  
الواحدة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة  
فقط واما المركبة فلا تارة المتبادر من اطلاق القضية الصريحة  
والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك اولان المتبادر من  
القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة يلزم خرج  
الاستقراء والتشيل اذ لا يلزم منها نعم يحصل منها  
الظن لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة  
خارجة كقياس المساوات نحو اما و ب و ب مساوي ا ب  
يلزم من ذلك ان الالف مساوي لكتة لاذلة بل بوا<sup>سطة</sup>  
مقدمة خارجة من ان مساوي المساوي مساوي  
وقياس المساوات مع هذه المقدمة الخارجة يرجع الى قيا<sup>س</sup>

وبدونها ليس من اقسام الموصلي بالذات فاعرف ذلك  
والآخر اللازم من القياس ليستي نتيجة ومطلوبا فان كان  
الحقول الآخر هو النتيجة والمراد بما دونه طرفاه المحكوم عليه  
وبه والمراد بهيئة الترتيب الواقع لا طرفيه سواء تحقق  
في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثناء  
نقيضا لنتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا  
لكنه ليس بحيوان ينتج ان هذا ليس با انسان والمذكور  
في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عن النتيجة  
كقولك في المثال المذكور لكن انسان ينتج ان هذا حيوان  
فاستثنائي الاشتمال على كلمة الاستثناء اعلى لكن  
والاى وان لم يكن القول الآخر مذكور في القياس بانه  
وهيئة وذلك بان يكون مذكورا بما دونه لا بهيئة اذ  
لا يعقل وجود الهيئة بما بدون المادة وكذا لا يعقل  
قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصيغة  
ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله بما دونه لكان اولى  
فاقتراعى الاقتران جزء والمط فيه وهي الاضغروا الاكبر  
والاوسط وقوله حمل على القياس الاقتراني ينقسم الى حمل شرطى



لانه ان كان مركبا من الخليات الصرفة فملى خوالعها بمقتضى  
وكل متغير حادث فالعالم حادث والاشراط متساوية  
من الشرطيات الصرفة نحوكلها كانت الشمس طالعة فالتهار  
موجود وكلها كان النهار موجودا فالعالم مضيئ فكلها كانت  
الشمس طالعة فالعالم مضيئ او تركب من الخلية والشمسية  
نحوكلها كان الشئ انسانا كان حيوانا وكل هو ان فكلها كان  
هذا الشئ انسانا كان حيا والمص <sup>قد</sup> تقدم البحث عن الاقتراح  
للجملة لكون البسط من الشرطي من الجملة اى من الاقتراح <sup>في الجملة</sup>  
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخض من المحول واقل  
افرادا منه فيكون المحول اكبر واكثر افرادا والمتكررا وسط  
لنوسط من الطرفين اما في هذا المقدمة التي فيها الاصغر  
ويذكر الضمير نظرا الى لفظ الموصول الضمري لاشتماله  
على الاصغر الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتماله  
على الاكبر فوله الشكل الاول يسمى او لا لان انتاجه يدري  
وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون اسبق واقدم  
في العلم فالثاني لا يشتركة مع الاول في اشرف المقدمات  
اعني الضمري والثالث لا يشتركة مع الاول في اخض المقدمات

اعني الكبرى فالرابع لكونه غايبة البعد عن الاول  
وقوله وفعليتها يتعدى للحكم من الاوسط الى الاصغر  
وذلك لان الحكم في الكبرى ايجابا كان او سلبا انما هو  
على ما ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط  
الى الاصغر مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في  
الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر وذلك  
لان الاوسط محمول ههنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول  
اعم من الموضوع لو حكم على في الكبرى على بعض الاوسط و  
لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض فلا يلزم  
من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما شاهد في قولك  
كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لينتج الموجبتان  
الكلية والجزئية واللام فيه للغاية اى اثر هذه الشرط  
ان ينتج الضمري الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى  
الموجبة الكلية الموجبتين ففي الاول يكون النتيجة موجبة  
كلية وفي الثاني موجبة جزئية وان ينتج الضمريان  
الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية  
والجزئية على ما سبق وامثلة الكل واصحة الموجبتين



كلتين اي ينتج الكلية والجزئية والسالبتين اي ينتج  
الكلية والجزئية بالضرورة متعلق بقوله ينتج المماث الى  
ان انتاج هذا الشكل للحصورات الأربع بديهي بخلاف انتاج  
ساير الاشكال لتتاجها كما سيحكي تفصيلها وفي الثاني  
اختلفت فيها اي لشروط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلفت  
المقدماتين والسلب والايجاب وذلك لانه لو نالت هذا  
الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصدق  
في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب تارة اخرى فانه  
لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق  
الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس حيوان كان  
السلب وكذلك الحال لو نالف من سالبتين كقولنا لا شيء  
من الانسان بحر ولا شيء من الناطق بحر نحو الايجاب  
ولو قلت ولا شيء من العرش بحر كان الحق السلب واختلفا  
دليل عدم الانتاج فان النتيجة من القول الآخر الذي  
يلزم من المقدماتين فلو كان اللازم من المقدماتين  
الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة ولو  
كان اللازم منها السالبة لما صدق في بعض المواد الموجبة

وكلية الكبرى اي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم  
كلية الكبرى او عند جزئيتها يحصل الاختلاف بقولنا كل  
انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب لو قلنا  
وبعض الساهل ليس بناطق كان الحق السلب مع  
دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة امر  
اي الاقولا احد الامرين ان يصدق الدوام على الصغرى اي يكون  
دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى من القضايا  
النسب اي ينعكس سالبتهما من التسع التي لا تنعكس سوابها  
والثاني ايضا احد الامرين وهو ان الممكنة لا يستعمل في  
هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى  
او كبرى او مع كبرى مشروطة غاية او مشروطة خاصة  
وحاصلها ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية  
او مشروطة عامة او خاصة وان كانت الممكنة كبرى كانت  
الصغرى ضرورية لا غير ودليل الشطرين ان الاول لها لازم  
الاختلاف التفصيل لا يناسب هذا المختصر لينتج الكلية  
الضرورية المنتجة في هذا الشكل ايضا اربعة حاصلة من ضرب  
الكبرى الكلية الموجبة في الصغريتين السالبتين الجزئيتين الكلية



وضرب الكبري الكلمة السالبة في الصغريتين الموجبتين  
بالضرب الأول هو المركب من كلمتين والصغري موجبة  
حو ولا شيء من والضرب الثاني هو المركب من كلمتين  
والصغري سالبة لا شيء من وكل والنتيجة فيها  
سالبة كلية نحو لا شيء من واليهما اشار الله بقوله لينج  
الكلمتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغري  
موجبة جزئية وكبري كلية سالبة نحو بعض ولا شيء من  
والضرب الرابع هو المركب من صغري جزئية وسالبة  
وكبري كلية موجبة نحو بعض ليس وكل والنتيجة منها  
سابقة جزئية نحو بعض ليس واليهما اشار الله بقوله  
والخلفتان في الكم ايضا اي كما انهما مختلفتان في الكيف  
بناء على ما سبق في الشرايط سالبة جزئية ما يخلف يعقوب  
من انتاج هذه الضروب لها بين النتيجةين امور الاو  
لخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه صغري وكبري  
القياس الكلمتها كبري لينج من الشكل الأول ما ينال في الصغري  
وهذا جار في الضرب الأربع كلها والثاني عكس الكبري ليرتد  
الى الشكل الأول لينج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجري في الضرب

الأول والثالث لان كبريها سالبة تنعكس كنفسها واما  
الأخرى ان فكبريها موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة  
جزئية لا يصلح لكبروية الشكل الأول مع ان صغريها ايضا  
سالبة لا صغري للشكل الأول والثالث ان تنعكس الصغري  
فيصير شكلا رابعا ثم تنعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغري  
كبري والكبري صغري فيصير شكلا (الاول) لينج نتيجة تنعكس  
الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغري  
كلية ليصلح لكبروية الشكل الأول وهذا انما هو في الضرب  
الثاني فان صغريها سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاو  
والثالث فصغريها موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع  
وصغريها سالبة جزئية لا تنعكس لو فرض انعكاسها لا  
يكون الا الى جزئية ايضا فتدبر ايجاب الصغري فعليتها  
لان الحكم في كبري سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط  
بالفصل كما مر فلو لم يتخذ الأصغر مع الاوسط بالفعل بان  
لا يتخذ اصلا ويكون صغري سالبة ويتخذ لكن لا بالفعل  
ويكون صغري موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط  
بالفعل الى الأصغر مع كلية احديهما لانه لو كانت النتيجة



جزئين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه  
 بالاكبر فلا يلزم تعدد الحكم الاكبر الى الاصغر الموحى  
 الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة  
 ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات  
 الاربع وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريتين  
 الكلتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة  
 في انها لا ينتج الا جزئية لكن ثلاثة منها ينتج الايجاب وثلاثة  
 ينتج السلب واما النتيجة للايجاب فاؤها المركبة من جزئين  
 كليتين نحو كل وكل فبعض ثانياها المركبة  
 من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار  
 المصنف بقوله لينج الموحى ان اى صغرى مع الموجبة الكلية  
 اى كبرى وهذين اشار المصنف بقوله الى الثالث عكس الثانى  
 اعنى المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى  
 واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس  
 الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاولى الا الاول فاقابل  
 واما المنتجة للسلب فاؤها المركب من موجبة كلية و  
 سالبة كلية الثانى من موجبة جزئية وسالبة كلية

اشار بقوله ومع السالبة الكلية اى ينتج الموحى ان  
 مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة  
 جزئية كما قال او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية  
 مع السالبة الجزئية بالخلف يعنى بيان انتاج هذه  
 الضروب بهذه النتائج اما بالخلف وهو ههنا ان يوج  
 نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى القياس لا يجرى  
 صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى الكبرى وهذا يجرى  
 فى الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل  
 الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما فى الاول  
 والثانى والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير  
 شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا او لا ينتج  
 ثم بعكس هذه النتيجة فانه المصروف ذلك حيث يكون  
 الكبرى موجبة ليصح عكسه صغرى الشكل الاول ويكون  
 الصغرى كلية ليصح كبرى كما فى الضرب الاول والثانى  
 لا غير وفى الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب  
 وكيف احدا الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية  
 الصغرى واما اختلاف المقدمتين فى كيف مع كلية



احديهما وذلك لانه لولا احدهما لزم اما كون المقدتين  
سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او  
جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل  
الاختلاف وهو دليل القم اما على الاول فلان الحق  
في قولنا لا شئ من الحجر باسنان ولا شئ من الناطق بحجر  
هو الايجاب ولو قلنا ولا شئ من الفرس بحجر كان الحق  
السلب واما على الثاني فلان اذا قلنا بعض الحيوان  
انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو قلنا  
وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان  
الحق في قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان  
هو الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق  
السلب ثم ان المص يتعذر لبيان شرط الرابع بحسب  
لفظة الاعتداد بهذا الشكل لكال بعده عن الطبع ولم  
يتعرض ايضا لنتائج الاختلافات الحاصلة من الوجهات  
في شئ من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها وتفسيرها  
موكول الى مطولات الفن لينتج الضروب الناجمة  
في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية

حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرىات الاربعة  
والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم  
الصغريين السالبتين الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة  
الكلية وضم كليتهما الى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة  
الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف من  
موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة كلية وصغرى جزئية  
جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة على السلب  
ينتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد وهو المركب  
من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة  
كلية وفي عبارة المص تسميهم اي ما سوى الاولين  
من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي وليس كذلك كما عرفت  
ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان اولى والتفصيل  
همنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاولى من موجبتين  
كليتين الثانية من موجبة كلية وصغرى جزئية  
كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالثة من صغرى سالبة  
كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك  
الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة سالبة



من سالبة جزئية صغرى وموجبه كلية كبرى السابع من موجبه  
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى والثامن سالبة كلية  
كبرى صغرى وموجبه جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة  
يخرج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه لا نافع فيما  
سيجئ بالخلف وهو في هذا الشكل بوحده يقتضى  
النتيجة ونظم الى احدى المقدماتين لينتج ما ينعكس الى  
بينا في المقدمة الاخرى وذلك انما يجرى في الضرب الاول  
والثاني والثالث والرابع والخامس دون البواقي  
وقال المصنف رحمه في السادس وهو سهو او بعكس الشيء  
وذلك انما يجرى حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى  
كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس كما في الاول  
والثاني والثالث والسادس ايضا ان انعكست السالبة  
الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواقي  
المقدماتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجرى الى حيث  
يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس  
الى الكلية كما في الرابع والخامس لا غير او بالتردد ولا  
يجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف

والكبرى كلية والصغرى قابلة لانعكاس كما في الثالث والرابع  
والخامس والسادس ايضا ان انعكست السالبة الجزئية  
لا غير بعكس الكبرى ولا يجرى الا حيث يكون الصغرى  
موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى او عكس  
الكبرى كلية وهذا الآخر لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر  
وذلك كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس  
ان انعكس السلب الجزئين دون البواقي وضابطة شرايط  
اي الامر الذي اذا راعيته في القياس اقتضى حلي كان منتجا  
ومشتقا على الشرايط السابقة جرما انه لا بد ان لا بد في  
انتاج القياس من احدا الامرين على سبيل منع الخلو اما  
من عموم موضوعية الاوسط اي قضية كلية موضوعها  
الاوسط كالكبرى في الشكل الاول والمقدمات في الشكل  
الثالث كالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع  
والسابع والثامن من الشكل الرابع مع ملاقاته اي  
ان يحمل الاوسط ايجابا بالفعل كما في صغرى الشكل الثاني  
وكما في صغرى الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من  
الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية



الصغرى في هذه الضرب <sup>ان</sup> او حمل على الاكبر اى مع حمل  
الاولى على الاكبر اى ايجابا فان السلب سلب الحمل وانما  
الحمل هو الايجاب وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني  
والثالث والسادس من الشكل الرابع فالضربان الاولان  
قد اندرجا تحت كل شئ الرديف الثاني فهو امر على سبيل  
منع الخلق كالاول وهما <sup>ان</sup> الاشارة الى شرط انتاج  
جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من  
الشكل الرابع فاحفظه واعلم انه لم يقل ولا كبر اى ومع  
ملاقاته للاكبر حتى يكون اخضر لان الملاقات يشتمل الوضع  
والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل  
الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة متجا  
ويلزم ان يكون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث  
من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى مقدمتيه  
متجا وقد اشبه ذلك على بعض المحول فاعرفه واما  
من عموم موضوعه الاكبر هذا هو الآخر الثاني هو الآخر  
الذين ذكرنا انه لا بد في انتاج القياس من احدهما  
كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين

في الكيف وذلك كما في جميع ضروب الشكل الثاني وكما في  
الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع  
فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الأمرين  
ولهذا حملتا الترتيب الاول على منع الخلق فقد اشير  
الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجهته  
والى شرائط الشكل الثاني كما وكيفا بقيت شرائط الثاني  
بحسب الجهة اشار اليها بقوله مع منافات <sup>ان</sup> مع منافات  
يعنى ان القياس المتبع المشتمل على الأمر الثاني اعني عمومته <sup>عنه</sup>  
الاكبر مع الاختلاف في الكيف اذا كان الاوسط منسوبا <sup>فان</sup>  
ومحمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فح لا بد في انتاجه  
من شرط ثالث وهو منافات ستة وصفا الاوسط <sup>المحمول</sup>  
الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط  
المحمول كذلك الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى <sup>يعنى</sup> لا بد  
ان يكون النسبتان المذكورتان بكيفيتين بحيث يمنع اجتماع  
هاتين النسبتين في الصدق لو احدث طرفاهما فرضا وهذا المنافي  
دايرة وجودا وعدما مع ملزم من شرط الشكل الثاني بحسب  
فيتحققها تحقق الأنتاج وباتفاقها ينبغي ان اتفاد ابرة



مع الشطين وجود اى كلما وجد الشرطان المذكوران  
تحقق المناقات المذكورة فلا تارة اذا كانت الصغرى  
مما يصدق عليها الدوام والكبرى اى قضية كانت من  
الوجهات ما عدا الممكنين فان لها حكما على وجه سيحى فلا تارة  
انه يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام  
الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط  
الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون  
نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة  
ان المطلقة العامة اعم تلك الكبريات والمطلقة يدل على  
سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوبا  
عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل  
قطعا ولا خفاء فى المناقات هى دوام الايجاب وفعلية السلب  
واذا تحققت المناقات من شئ وهى الأعم لزوم المناقات  
بينه وهى الاخض بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى مما يعكس  
سالباتها والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لما مر انه  
يحـ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية  
السلب اذا خض منها وكذا اذا كانت الصغرى ممكنة

والكبرى ضرورية او مشروطة اذ يحـ يكون نسبة وصف  
الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما فى الكبرى  
المشروطة فقط واما فى الضرورية فلا تارة المحقق اذا كان  
ضروريا للذات ما دامت موجودة كان ضروريا  
لوضعها المعنواى لان الذات لازم للوصف والمحقق لازم  
للذات ولا لازم لللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة  
والصغرى ضرورية بمثل ما مر واما انها دائرة مع الطرفين  
عدم اى كلما انتفى احد الشطين المذكورين لم يتحقق المناقات  
المذكورة فلا تارة اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام  
ولا الكبرى مما يعكس سالبية لم يكن فى الصغريات اخض  
من المشروطة الخاصة ولا فى الكبريات اخض من القضية  
ولا منافات بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف  
لا دائما وهى ضرورة السلب فى وقت معين لا دائما  
لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف المعنواى واذا انتفى  
المناقات بين الاخضين ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة  
وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة حين كان  
الصغرى ممكنة كان اخض الكبريات الدائمة او المعرفية الخاصة



والوقفية ولا منافات بين امكان الإيجاب ودوام السلب  
مادام الذات ولا يبينه وبين لادوام السلب بحسب الوصف  
لادايما ولا يبينه وبين ضرورة السلب في وقت معين  
لادايما وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورة على تقدير كون  
الكبرى ممكنة كان اخصل الصغريات المشروطة للخاصة  
او الدائمة ولا منافات بين امكان الإيجاب وبين ضرورة  
السلب بحسب الوصف لادايما ولا يبينه وبين دوام السلب  
مادام الذات وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه مما تقر به  
بمور الله الخليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل  
وهو حسن ونعم الوكيل من متصلتين كقولنا كلما كانت  
الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النجوم موجودة  
فالعالم مضيئ ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالنهار مضيئ  
او منفصلتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون  
فرذا واما ان يكون الزوج زوج الزوج او زوج الفرد  
ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد  
او يكون فرذا او حلبية ومتصلة نحو هذا انسان وكلما  
كان الشئ انسانا كان حيوانا ينتج هذا حيوان او حلية

ومنفصلة نحو هذا عدد دايما اما ان يكون العدد زوجا  
او يكون فرذا فهذا اما ان يكون زوجا او فرذا او متصلة  
ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد دايما اما ان  
يكون العدد زوجا او يكون فرذا ينتج كلما هذا ثلاثة فاما  
ان يكون زوجا او فرذا او يتعقد يعني لا بد في تلك الأقسام  
من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو حد الاوسط  
فاما ان يكون محكوم عليه في كل المقدمتين او محكوم به  
فيهما او محكوم به في الصغرى ومحكوم عليه في الكبرى او بالعكس  
فالأول هو الشكل الثالث والثاني هو الثاني والثالث هو الأول  
والرابع هو الرابع وفي تفصيل الأشكال الأربعة في تلك الأقسام  
الخمس بحسب الشرايط والضرور والنتائج طول لا يليق  
بالمختصرات فيطلب من مطلقات المتأخرين الاستثنائي  
القياس الاستثنائي وهو الذي يكون النتيجة مذكورا فيه بما ذكره  
وهيئة ابداء يتركب من مقدمة شرطية ومقدمة حالية  
ليستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين  
الآخر او نقيضه فاحتمالات المتصورة في انتاج كل استثنائي  
اربعة وضع كل ورفع كل لكن النتيجة منها في كل قسم شئ



وتفصيل ما افادته من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج  
منه احقلا ن وضع المقدم ينتج التالي لا يستلزم تحقق  
الملزوم تحقق الاحكام انتفاء الملزوم واما وضع التالي  
فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالي لجواز  
كون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم ولا  
من انتفاء الملزوم انتفائه وقد علمت من هذا ان المراد  
بالمتصلة في هذا الباب للزومية واعلم ايضا ان المراد بالمفصل  
ههنا العنادية وان كانت الشرطية منفصلة فالمتبع  
ينتج من وضع كل جزء رفع الآخر لا امتناع اجتماعهما  
ولا ينتج من رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلق  
بينهما وما نفع الخلق بالعكس واما الحقيقية فاشتغلت  
عين منع الجمع والخلق معا ينتج في الصغر الأربع النتائج  
الأربع وضع المقدم ورفع التالي ان كان هذا انسانا  
كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان  
فليس بانسان والحقيقة كقولنا اما ان يكون هذا  
العدد زوجا او فردا لكنه فردا لكنه زوج فليس بفردا لكنه  
فردا فليس بزوجة لكنه فردا فهو زوجا لكنه زوج فهو فردا

كما نفع الجمع نحو اما هذا شجرة او حجر لكنه شجرة فليس بحجر  
لكنه حجر فليس بشجرة كما نفع الخلق نحو هذا اما لا شجرة او لا حجر  
لكنه ليس بلا شجرة فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فلا شجرة  
وقد يخضهم اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه  
لولا له صدق نقضه لاستحالة ارتفاع التقيضين لكن  
نقضه غير واقع فيكون هو واقعا كما صرح غير مرة في مباحث  
العكس والأقيسة وهذا القسم من الاستدلال يستدل  
بالخلف اما بانه ينتج الى الخلف اي لا على تقدير نقض المط  
اولا انه ينتقل منه الى المص من خلفه او من ورائه الذي  
هو نقضه وهذا ليس قياسا بل ينحل الى قياسين احدهما  
اقتران شرطي والآخر استثنائي متصل يستثنى في نقض  
التالي هكذا لو لم يثبت المط لثبت نقضه وكما ثبت نقضه  
في ينتج لو لم يثبت المط لثبت المط في لكن اصله ليس ثابتا  
فيلزم ثبوت المط لكونه نقض المقدم ثم يقتضي بيان الشرطية  
يعني قولنا طما ثبت نقضه ثبت في الى دليل فتكر القياس  
كذا قال المص في شرح الاصول و مرجعه الى استثنائه  
واقتران الى معناه ان هذا القدر مما لا بد منه في كل قياس



خلف وقد يزيد عليه فافهم الاستقراء تفصح الجزئيات  
ان الحجته على كثرة اقسام لان الاستدلال اما من حال  
الكلية على حال جزئيات واما من حال جزئيات على حال  
كلها واما من احد الجزئين المندرج تحت كل على حال  
الآخر فالأول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني  
هو الاستقراء الثالث هو التمثيل فالاستقراء هو الحجته التي  
يستدل منها من حكم الجزئيات على حكم كلها هذا القيد الصحيح  
الذي لا غبار عليه واما ما استنبطه المصنف من الكلام  
القادمي وحجة السلام واختاره اعني تفصح الجزئيات  
وتتبعها الاثبات حكم كلي ففيه تسامح فان هذا تتبع  
ليس معلوما تصديقا موصلا الى المجهول تصديقي  
فلا يندرج تحت الحجته وكان الباعث على هذه المسامحة  
هو الاشارة الى ان تسميه هذا القسم من الحجته بالاستقراء  
ليس على سبيل الأرتجال بل على سبيل النقل وهم هنا  
أخرجوا الشئ الله تعالى للجليل في تحقيق التمثيل  
لا ثبات حكم كل اما بطريق التوضيف فيكون اشارة الى  
المطابق في الاستقراء لا يكون كل جزئيا كما ستحققه واما بطريق

الأضاف والتشويش في كل ح عرض عن المضاف اليه اي لاثبات  
حكم كلها اي كل تلك الجزئيات وهذا ان يشتمل الحكم الجزئي والكل  
عليهما بحسب الظاهر في الواقع لا يكون المطابق بالاستقراء  
بدون تحقيق ذلك انهم قالوا ان الاستقراء اما تام يتصغره الجزئيات  
باسرها وهو مرجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان اما ناطق  
او غير ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس  
ينج كل حيوان حساس وهذا القسم يفيد التعيين واما ناقص  
يكتفي فيه بتبع اكثر الجزئيات كقولنا يتحرك فكه الأسفل عند المضغ  
لان الانسان كذلك والفرس كذلك والبقر كذلك الى غير ذلك  
عما صادقناه من افراد والحيوان وهذا القسم لا يفيد الاطلاق  
اذ من الجائز ان يكون من الحيوان التي لم تضاد فيها ما يتحرك  
فكه الأعلى عند المضغ كما نسمع من التماسيح ولا يخفى ان  
الحكم بان الثاني لا يفيد الاطلاق انما يصلح اذا كان المطابق الحكم  
الكلية واما اذا اكتفي بالجزئي فلا شك ان تتبع البعض يفيد  
التعيين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل  
يتحرك فكه الأسفل عند المضغ وكل انسان ايضا كذلك  
ينج فظما ان بعض الحيوان كذلك ومن هذا علم ان صوابا



المتم على التوصل كما هو الرواية أحسن من حيث الدراية أيضا  
اذ ليس فيه صحة التعريف بالأعم والثقل ببيان مشاركتي  
الأخر آخر في علة الحكم ليثبت الحكم في الجزئي الأول وفي عبارة أخرى  
شبيه جزئي جزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشتبه الحكم  
الثابت في المشتبه به الممثل بذلك المعنى كما يقال التبيذ حرام لأن  
الخمر حرام وعلة حرمة الاستكثار وهو موجود في التبيذ وفي  
العبارة تسامح فإن التمثيل هو الوجهة التي تقع فيها ذلك البيان  
والتشبيه وقد عرفت التثنية في التسامح في تعريف الاستقراء  
او نقول هناك ونقول هناك ان العلى مطلق على المعنى المسمى  
وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الوجهة التي تقع فيه ذلك  
المشتبه والبيان في ذكر تعريف التمثيل بالمعنى الأول ويعلم معنى الثاني  
بالمقايضة وهذا كما عرف المص بالتبديل وقس عليه الحال فيما سبق  
في الاستقراء هذا ولكن يخفى المص عدل في تعريف الاستقراء التمثيل  
المشهور الى المذكور دفعا هذا تسامح وهذا هو الأكر على ما مر  
والعمدة في طريقة الدوراي والتزديد اعلم ان لا بد في التمثيل  
من مقدمات الأولى ان الحكم ثابت في الأصل اعني المشتبه به  
الثانية ان علة الحكم في الكد اي الثالثة اي ذلك الوصف

موجود في الفرع اعني المشتبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات  
الثالث ينتقل الى كون الحكم ثابتا في الفرع ثانيا ايضا وهو المثل  
من التمثيل ثم مقدمة الأولى والثالثة الظاهر بان في كل  
تمثيل انما الأشكال في الثانية وبيانا بطريق متعذرة حطوا  
في كسب اصول الفقه وايضا ذكر ما هو العمدة من بينهما  
وهو طريقان الأول الدوران وهو ترتيب الحكم على الوصف  
الذي له صلاحية العلية وجودا وعدمه ما كترتيب الحرمة  
في الخمر على الأسكار فانه ما دام سكر اذ ازال عند الأسكار  
زال الحرمة قالوا الدوران علامة كون المدارا اعني الوصف  
علة للدراي الحكم الثاني التزديد بالسرد والتقسيم ايضا  
وهو اي يتفحص ولا اوصاف الأصل ويرد ان عليه الحكم  
بل هذه الصفة او ملك ثم يبطل ثانيا حكم عليه كل كل حتى  
يشعر على وصف واحد يستفاد من ذلك كون هذا الوصف  
علة حرمة الخمر اما الأخاذ من الغيب او الميعان واللون  
المختص بالطعم او الرائحة المخصوصة او الأسكار لكن  
الأول ليس لعله لوجوده في الدرس بدون الحرمة وكذا كبر  
ما سوى الأسكار للعلة المقاس الى القياس



كما ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى الاستثنائي والاعتباري  
باقسامها فكذا ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس  
اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد  
سنى السفسطة ايضا لآل مقدماته اما ان يتعد بتدريج  
او بامر آخر غير التصديق اعني التمثيل والثاني الشعر والاول  
اما ان ظنا او جرما فالاول للخطابة والثاني ان افاد جرما  
يقينا وهو البرهان والاول فان اعتبر فيه عموم الاعتراف  
من العامة او التسليم من الخصم فهو الجدل والآخر للمغالطة  
واعلم ان المغالطة سفسطية منسوب الى سفسط وهي مشتقة  
من سوفسط يعرب سوفاء اسطالفة يونانية يعني حكم الجبة  
المدلة من الوهميات هي القضايا التي يحكم بها الوهم في  
غير المحسوس قياس المحسوس كما يقال كل مرد فهو متحيز وهو  
المشتبهات على القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولى  
او المشهورة لاستيناه لفظي او معنوي واعلم ان ما ذكره  
المتأخرون في الصناعات اقتصار قد اخلوه واعلوه مع  
من المهمات وطولوا في الاقترانات الشرطية ولو ازم المتأخرون  
مع قلة الجدوى وعليك بطلان كتب القدماء وان فيها اشياء

ونجاة القليل اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدلول  
لا عرفه من امور ثلاثة احدها ما يبحث وفيه خصائص  
والاثار المطلوبة راي رجع جمع جميع اجزاء العلم اليها هي  
الموضوع وتلك هي الاعراض الذاتية العالي القضايا فيها  
هذه البحث وهي المسائل هي يكون نظرية في الأغلب وقد يكون  
بديهيات محتاجة الى بيينة كما صرحنا به وقوله يطلب العلم  
لعم القلتين واما يوجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله  
بالبرهان فمن زيادات النسخ على انه يمكن توجيه بانه بناء  
على الغالب او بان المراد بالبرهان ما اشتمل السليبية من الثلاث  
ما ينبغي عليه المسائل تمام صدق صور اطرافها والتصديقا  
بالقضاء المأخوذة في دلائلها فالاول هو المبادئ التصديقية  
الموضوعات اشكال مشهور وهو ان من عدد الموضوع  
من اجزاء العلوم اما ان زيد به نفس الموضوع او تعريفه  
او التصديق بموضوعية الاول مندرج في المندرجات المتأخرون  
التي اجزاء للمسائل فلا يكون جزءا ملحدة والثاني من المبادئ  
والثالث من المبادئ التصديقية فلا يكون جزءا ملحدة  
وارد والبع من مقدمات الشروح فلا يكون جزءا ويمكن



الجواب باختيار كل من الشقوق الأربعة اما على الأول  
فيقال ان النفس الموضوع وان اندرج في المسائل لكن  
لشدة الاعتبارية من حيث ان المقص من المعلوم معرفة  
احواله والبحث عنها عد جزء ملحده او يقال اي المسائل  
ليست هي الموضوعات والحوالات والنسب بل هي  
المنسوبة الى الموضوعات فان المحقق الدواني في حاشيته  
المطالع المسائل هي الحولات اليه الدليل وفيه نظر فاقلا  
يلزمه ظ قول المص والمسايل هي قضاء كذا وموضوعاتها  
كذا ومحولاتها كذا وايضا فلو كان المسائل نفس المحولات المنسوبة  
لوجب عد سائر موضوعات المسائل التي هي وراء موضوع  
العلم جزء ملحده فقد يرد اما على الثاني فيقال ان يعرف  
الموضوع فان كان مندرجا في المسائل هي التصورات لكن  
عد جزء ملحده يرد الاعتبار كما سبق واما على الثالث  
فيقال بمثل ما مر ويقال بان عد التصديق لوجود للموضوع  
من المبادئ التصديقية هي القضايا التي يتألف منها قياسا  
العلم نقص على ذلك العلامة في شرح الحليات وايد بكلام  
ابن وحي فيقول المص يبنى عليها قياسات العلم تعريف

50  
او تفسير بالأعم واما الرابع فيقال ان التصديق  
بالموضوعية لا توقف عليها الشروع على بصيرة وكان  
له مزيد مدحلية في معرفة المباحث العلم وتميزها  
عما ليس منه عد جزء من العلم مساحمة هذا بعد المحتملا  
اجزائها اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات  
مركبة واعراضها اي حدود العوارض البنية لتلك  
الموضوعات مقدمات ممة المبادئ التصديقية اما  
مقدمات بيّنة بنفسها اي بديهية او مقدمات مأخوذة  
اي نظرية فالأول يسمى علوما متعارفة والثانية ان  
از عن المتعلم بحسن الفطن المعلم سميت اصولا موضوعية  
وان احدها مع استتار سميت مصادرة ومن ههنا  
يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا  
بالنسبة الى شخص مصادرة بالقياس الى موضوع كقولهم  
في الطبيعي كل جسم فله شكل طبيعي او عرض الذاتي كقولهم  
كل متحرك فله ميل او مركب من الموضوع مع العرض  
الذاتي كقولهم لسدك كل مقدار اوسط في القسمة فهو  
صلح ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي



كقول كل خط فقام على خط فان زاد شئ منه قايمتان  
او مساويتان لها محمولاتها اي محمولات المسائل امور  
خارجة عنها اي عن موضوعات المسائل لا صولها اي عارضة  
لذلك الموضوعات والمراد ههنا محمول عليها فان العارض  
هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به  
فيل يعني الحمل ولو اكتفى المص بالحقوك يكفي ويوجد في بعض  
لذاتها وهو بحسب الظل لا ينطبق الا على العارض <sup>الذي</sup> الاول  
اي اللاحق للشيء اولا وبالذات اي بدون واسطة في العن  
لاستعمل العارض بواسطة المتساوي مع انه العرض الثالث  
اتفاقا ولذا اورد بعض الشارحين وقال لا استعداد  
مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه ايتا لذاتها والا  
سواءية فان اللاحق للشيء بما هو يتناول الاعراض الذاتية  
جميعا على ما قال المص في شرح الرسالة الشمسية ثم ان  
هذا القيد يدل على ان المص اختار مذهب الشيخ في ادم  
كون محمولات المسائل اعراضا ذاتية لو موضوعاتها  
واليه ينظر كلام شارح المطالع لكر لاستاد المحقق  
عن اورد عليه ان كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة

الى موضوعها من الاعراض العامة الوسيه كقول الفقه  
كل مسكر حرام وقول النخاعة كل فاعل مرفوع وقول  
الطسمين كل الاستدراء نعم نعران لا يكون انم من موضع  
العلم وذلك صريح بذلك المحقق الطوسي ايضا في بعد التل  
واقول فيما لزم هذه الاعتبار ايضا نظرا لصحة ارجاع  
المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردود والاستناد  
صريح باعتبار الثاني فقدم اعتبار الاول محكم وههنا  
زيادة الكلام لا يسعها المقام وقد يقال المبادئ سواء  
ما تقدم وضعه ابن الحاجب عليه السر والعرفي منحصر  
الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يتدعى به قبل الشروع  
في المقام صمد العلم سواء كان داخل في العلم فيكون من  
المبادئ المصطلحة السابقة او خارجا يتوقف عليه الشروع  
ولو على وجه الخبرة ويسمى مقدمات والفرق بين المقدمات  
والمبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان سببه فان المقدمات  
خارجة عن العلم لا تحمى بخلاف المبادئ فمصر بدكو  
اي في صور على انها من المقدمات او من المبادئ  
بالمعنى الاعم العرض اعلم ان ما يتوالت على فعل ان كان



باعتنا للفا على صدور ذلك منه عرضا وعلته وفاية  
والا فيستى فائدة ومتفقة وغاية قبل افعال الله تعالى  
لا لعل بالاعراض وان اشتملت على غايات ومنافع لا في  
فكان مقصود المصان القدماء كانوا يذكروا في صدقهم  
ما كان سببا حاملا على تدوين المدون لهذا العلم لم يعقبوا  
لما يشتمل عليه من منققة ومصلحة لمثل اليها عوم الطابع  
ان كانت لهذا العلم متفقة ومصلحة سوى الغرض الباعث  
للوامع الأول وقد عرفت في صدر الكتاب والغرض الثاني  
من علم المنطق وهو العصمة فتذكر الثالث التسمية العلمية  
وكان العلامة وكان المقصد الإشارة ههنا وتسمية  
العلم كما يقال انما سمي المنطق منطقا لانه المنطق يطلق على  
الظاهر وهو المنطق وعلى الباطن وهو الادراك الكلية  
وهو العلم بقوى الأول ويسلك بالثاني مسلك السداد <sup>شأن</sup> فاما  
اسم من المنطق والمنطق اما مصدر مفعلي بمعنى المنطق اطلق  
على العلم المذكور مبالغة في تدخل في تشكيل المنطق حتى كان هو  
واما اسم مكان كان هذا العلم يحيل المنطق ومظهره وفي ذكر

وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد  
المالغ المألوف لكن قلت المتعلم على ما هو الشأن في البلاغ  
الحال من معرفة حال الاحوال لم رتب الرجال واما المنطق  
فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولي  
ذي الجلال عليه السلام الله المتعال لا ينظر الى من قال وانظر  
الى هذا ومعين قواني المنطق والفلسفة هو الحكم العظيم <sup>سلو</sup>  
دونها بامراسكند ولها الغيب بالمعلم الأول وقبل المنطق  
لانه ميزان ذي القين هم بعد فعل الترجمين ملك الفلسفات  
من لغة يوناني الى لغة العرب هذبتها ورثتها واحكمها وانقها  
ثانيا المعلم الثاني للحكيم ابو نصر العاراني وقد وصلها وحررها  
بعد اصناعه كتب ابي نصر الشيخ الرئيس ابي علي شكر الله صاعهم  
للحكمة من اى علم هو اى من اى جنس من اجناس العلوم  
العقلية او النقلية العرفية او الاصلية كما يبحث عن حال  
المنطق انه من جنس العلوم الحكيمية ام لا فان الحكيمية بالعلم  
والحديثان كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس والمتواتر  
مكة موجودة والنظريات كقولك لا رجة زوج فان الحكم  
بواسطة لا بعينية عن ذهنك عند ملاحظة اطراف هذا العلم



وهو الانقسام بتساويين ثم ان كان الحد الأوسط البرهان  
 بل في كل قياس لابد ان يكون عليه حصول العلم بالنسبة  
 الايجابية او السلبية المطلوبة نتيجة ولهذا يقال له واسطة  
 في الاثبات في التصديق فان كان مع ذلك واسطة في الشك  
 ايضا اي عليه لتلك النسبة الايجابية او السلبية في الواقع  
 وفي نفس الامر كنعقن الاخلاط محوم فهذا محوم فالبرهان  
 ح يستتبع البرهان اللهم لولا الله على ما هو لم الحكم وعليه في  
 الواقع وان لم يكن واسطة في الثبوت ايضاً يعني لم يكن علة  
 للنسبة في نفس الامر فالبرهان ح يستتبع برهان الآخر حيث  
 لم يبدله الا على آنية الحكم وتحقيقه في الذهن الواقع سواء  
 كانت الواسطة ح معلوماً للحكم كما يحتمل في قولنا زيد مجرم وكل  
 محوم متعقن الاخلاط فزيد متعقن الاخلاط وقد يحضر  
 هذا باسم الدليل او لم يكن معلوماً للحكم كانه ليس له دليل  
 يكون معلولين لثالث وهذا لم يحضر باسمه كما يقال هذه  
 الحصى يستدعيها وكل شئ يستدعيها معرفة فان الاستدعاء  
 ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلومان للصغار  
 متفقه الخارجة عن العروق من المشهورات هي القضايا التي

يطابق فيها اراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان اواراء  
 طابقه كتحذير الحيوانات عند اهل الهند والمسلمات  
 هي القضايا باسملت من الخصم في المناظرة او الرخص عليها  
 في علم واخذت في آخر على سبيل التسليم والمظنون هي القضايا  
 يحكم بها العقل حكاه امجا غير جازم ومقابلته بالمقبولات  
 من قبيل مقابلة العام بالخاص والمراد به ما سوى الخاص  
 من المحتمل هي القضايا لا بد من بها النفس ولكن تباين  
 منها ترغيبا وزهيبا واذا قرن بها جمع او وزن كما هو المتعارف  
 الان ازدياد تاثيرها حوال اعيان الموجودات على ما هو عليه  
 في نفس الامر بقدر الطاق في البشرية لم يكن منها اوليس بجته  
 الا عن المفهومات والموجودات الذهنية الموصلة الى التصديق  
 والى التصديق وان حذف الاعيان المذكور فهو من الحكم  
 التقدير الثاني فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس هو  
 بقدرتنا واختيارنا هل هو اصل من اصول الحكمة نظرية او  
 من فروع الآلهي والمقام لا يوسع ذلك الكلام من اي من  
 مرتبة هو كما يقال ان مرتبة المنطق ان يستعمل به بعد ترتيب  
 الاطلاق وتقديم الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستدعاء بعض  
 وسأله انه ينبغي تافه في زمانها عن يعلم قدر صالح العلوم  
 الادسية لما شئ من كون التعدادين باللغة العربية

من التضييع



المقدمة اى فتمت العلم والكتاب الى ابوابها فالأولى كما يقال  
ابواب المنطق تسعة الأول باب الهماعوجى اى الكميات  
الخمس الثانى التعريفات الثالث القضايا الرابع القياس  
واخوه الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطابة  
الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عد بحث الألفاظ  
بابا آخر ابواب المنطق عشرة كما مله والثانى كما يقال  
ان كانتا هذ مرتبتين على قسمين الأول فى المنطق وهو ترتيب  
على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة فى بيان الهيئة  
والغاية والموضوع والمقصد الأول فى مباحث التصورات  
المقصد الثانى فى مباحث التصديقات والخاتم فى اجراء  
العلوم القسم الأول فى علم الكلام وهو مرتب على كذا ابواب  
الأول فى كذا الخ فكل فى التسمية ورتبه على مقدمة وثلاث  
مقالات وخاتمة وهذا الثانى شائع كثير قل ما ع وغه  
كتاب الاحياء التعليمية اى الطرق المذكورة فى التعاليم  
لعموم نفعها فى العلوم وقد اضطرب كلمة الشرح ههنا وما  
يذكره هو الموافق لشرح كتب الفقه والمأخوذة من شرح المطالع  
وهى التقسيم كان الموارد به ما يستحق تركيب القياس  
ايضا وذلك بان يقال اذا اردت تحصيل مطلب من المطالع

التصديقية صعب طرفى المطلوب واطلب جميع موضوعات  
كل واحد منها وجميع محمولات كل واحد منها سواء كان حمل  
الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة او بغير <sup>سطة</sup>  
وكذا اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين او سلب هو  
عن احدى ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات  
والمحمولات فان وجدت من محمولات موضوع لمحمولة <sup>خصلت</sup> فقد  
المط من الشكل الأول او ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني  
لو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع موضوعه لمحمولة  
من الشكل الثالث او محمول لمحمولة فمن الرابع كل ذلك بعد  
اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية كذا فى شرح المطالع وقد  
عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله اعنى التكميل اى تكميل المقدمات  
افدا من فوق اى من النتيجة لأنها المقصد الأقصى بالنسبة  
هى التكميل والتحليل فى الشرح المطالع كثير اما بورد  
فى العلوم الفيناسات نتيجة للمطالب لا على <sup>المنطقية</sup> الهشاشات  
لنسا هل المركب اعتقادا على الفطن العالم بالقواعد فان  
اردت ان تعرف انه على اى شكل من اشكال فعليك  
بالتحليل او عكس الترتيب حصل المط وانظر الى القياس



المنج له فان كان فيه مقدمة لشارك المط <sup>ستثنائي</sup> فالقياس <sup>ا</sup>  
وان كانت مشاركة للمط باحد جزئيه فالقياس لا يقتضي  
ثم انظر الى طرفي المط ليس عندك الصغرى عن لان ذلك الجزء  
من المط الى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تالفا عن التالفا  
الأربع مما انظم الى الجزئي المط هو الحد الأوسط وغير الشك  
المنج وان يتالفا كان القياس مركبان عمل لكل واحد منها  
العمل المذكور اى صنع الجزء الآخر من المقدمة كما وضعت  
طريق المط في التقسم فلا بد ان يكون لكل منهما نسبة  
الى شئ اما في القياس والآ لم يكن القياس منتجا للمط فان  
وجدت حدا سرهما فقدم القياس من تلك المقدمات  
والاشكال والنتيجة فقولاه فهو عكسه اى تكبير المقدمات  
الى فوق وهو النتيجة كما مر وجهه اى فعل الحد بعينه  
المراد بالتحديد بيان احد الحد وكان استعمل في مقابلة  
الحكيم سميت سفسط فان استعملت غير الحكم سميت مشافة  
في مقابلة  
فاعلم ايضا انه يغير في البرهان اى مقدمات باسرها  
يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلا يمكن في كون القياس  
مغالطة ان يكون احدي مقدمتيه وهمية وان كانت  
الأخرى يقينية لم لا يجب ان لا يكون فيها ما هو

ومنها كان شعرايات والافليحتى بالادون فالمؤلف من مقدمات  
شهوة واخرى محتمل لا يستحق جدليا بل شعريا فاعرفه من  
الى اليقين هو التصديق الجازم المطابق اثبات ساعا  
التصديق لم يشتمل الشك والوهم والتخييل وسائر القوا  
وقيد الجزم اخرج الظن والمطابقة الجهل المركب والثالث  
التقليد ثم المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات  
سهمه الى البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات  
ستة اقسام بحكم الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا  
البديهية اما ان يكون تصور طرفها مع النسبة كما في الحكم  
والجزم او لا يكون فالاول هو الأوليات والثاني اما ان يوقف  
على اوسط غير الحسن الظ والباطن والثاني المشاهدات ينقسم  
الى مشاهدات بالحس الظ ويسمى حسيات والامشاهدات  
بالحس الباطن ويسمى وجدانيات والاول اما ان يكون ذلك  
الواسطة بحيث لا يغيب عن الذهن عند الحضور الاطراف  
او لا يكون كذلك والاول هي النظريات ويسمى قياساتها  
معها والثاني اما ان يستعمل فيه الحدث وهو انتقال  
الدفع من المبادى الى المط ولا يستعمل فالاول حد



والثاني ان كان الحكم فيه حاصلًا باحياز بمشع عند  
العقل توطيهم على الكذب في التوازنات وان لم كذلك  
بل حاصلًا من كثرة التجارب في التجريبات وقد علم  
بذلك حد كل واحد منها الاوليات كقولنا الكل  
اعظم من الجزء المشاهدات اما المشاهدات الظاهر  
فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة واما الباطنية  
فكقولنا ان لنا جوعا وعطشا التجريبات السقونية  
مسئل للمصفاء المراد المعرف مطلقا او بالذاتيات للشيء  
وذلك بالاثبات اذا اردت تعريف شيء فليكن يضع ذلك  
الشيء ويطلب جميع ما هو اقرب منه ويحمل بواسطة اوثقها  
وتميز الذاتيات عن الوصفيات بان بعد ما بين الشيء  
او ما يلزم من مجرد ارتفاع ارتفاع نفس المهمة ذاتيا  
وما ليس كذلك عرضا عاما ويطلب جميع ما هو سالا  
فبين عندك الجنس من العرض العام والفصل من الخاصة  
لم تركيب اى قسم امت من اقسام المعرف بعد اعتبار  
المذكور في باب المعرف اى الطريق الوقوف على  
التعيين ان كان المطعما نظريا والى الوقوف عليه

والعمل

والعمل به ان كان علما علميا كان يقال اذا اردت الوقوف  
الى اليقين فلا بد ان يستعمل في الدليل بعد محاكمة  
مترابضة الصورة اما الصورتان المستتة او ما  
عنها بصورة صحيحة وهيئة نتيجة ويالع في التفحص  
من ذلك حتى لا تشبه بالمشهورات والمسلات او المشبه  
ولا بد عن شئ المجرد حسن الظن به او بمن يسمع منه  
حتى لا يقع في مضيق الخطابة ولا يرتبط بوجه التقليد  
وهذا بالمقاصد اشبه اى الامور الثابتة من اشبه  
بمقاصد الفن منه بمقدمات ولذا ترى المتأخرين كتاب  
المطالع بوردون ما سوى التجديد في مباحث الحجة  
ولواحق القياس واما التجديد فشانه ان ينكر  
في مباحث المعرف وقيل هذا اشارة الى العمل وكونه  
استنبط بالمقصد بل المقصد من العلم العمل حقا الله  
وانا لكم من التراضين في العمرين ورزقنا تفصيل  
ووجوده سعادة الدارين بحق بغيته محمد خير البرية  
اجمعين وآله وعترته الطاهرين انه خير موفق والمعين  
قد وقع الفراق من تحريف هذه الحاشية السرية

في عرق شهو حمادى الاول ليلة السبت  
سنة الف تسع وعشرين  
التي عن يد المحقق  
اصغف عباد الله العلي  
سيد احمد بن سكر  
او جرد ودي  
عقود بنها





|                            |              |
|----------------------------|--------------|
| Süleymaniye U. Kütüphanesi |              |
| KİTAP                      | AMCA ZADE    |
| YENİ                       | HÜSEYİN PASA |
| Eski Kopya No              | 335          |

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد  
 فإني قد كتبت  
 هذا الكتاب  
 في تاريخ  
 الدولة العثمانية  
 من سنة ١٢٠٠  
 إلى سنة ١٢٥٠  
 من الهجرة النبوية  
 على ما وجدته في  
 بعض الكتب  
 بخط  
 صاحبها  
 رحمه الله



